جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

مساهمة القطاع البنكي في الشمول المالي في الجزائر

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة البرواقية 849

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية.

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبين:

- **بودالي المختار**
- **ولد يوسفي محمد**

تحت إشراف الأستاذة:

– حميدي كلثوم

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	مكان العمل	الصفة
د. ولد شرشالي سمية	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المدية	رئيسا
د. حميدي كلثوم	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
د. موساوي وردة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المدية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

مساهمة القطاع البنكي في الشمول المالي في الجزائر

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة البرواقية 849

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية.

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

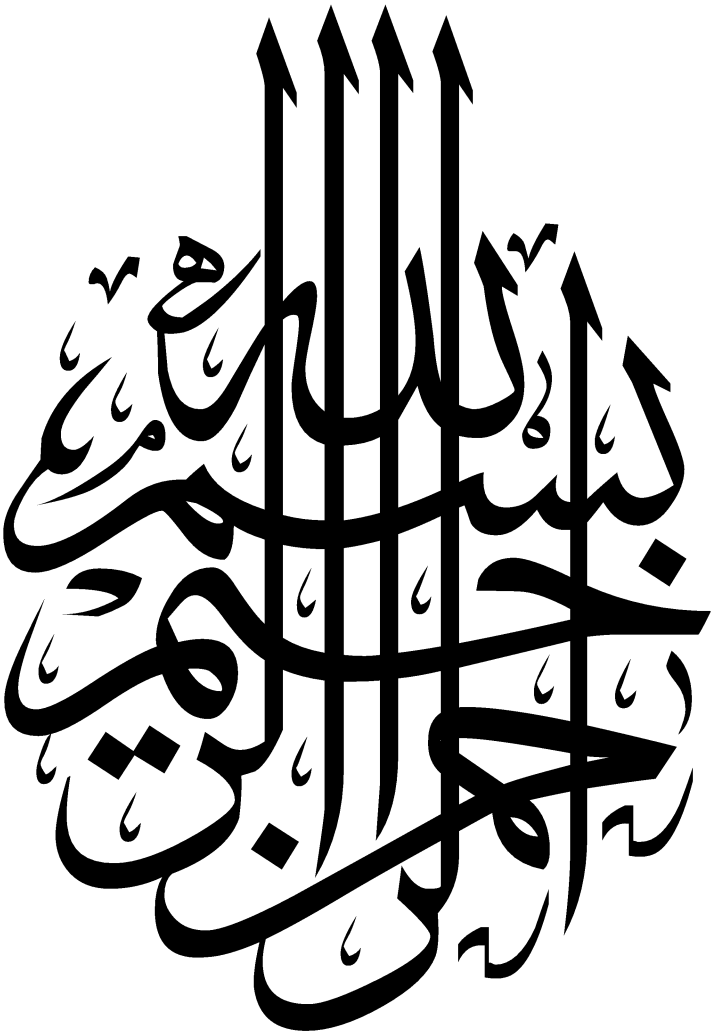
من إعداد الطالبين:

- **بودالي المختار**
- **ولد يوسفي محمد**

تحت إشراف الأستاذة:

– حميدي كلثوم

السنة الجامعية: 2024/2023


بسم الله الرحمن الرحيم



شكر وعرفان

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله سيدنا محمد وعلى آله وصحابته ومن والاه، أما بعد:

نشكر الله تعالى العلي القدير الذي أنعم علينا بنعمة العقل والدين، القائل في محكم التنزيل:

(وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٍ)

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " من صنع إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه " رواه أبو داود

في مستهل هذه الرسالة لا يسعني إلا أن أرفع آيات الشكر والتقدير للأستاذة حميدي كلثوم على تفضلها بالإشراف على هذا البحث، كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في تمكيني من إنجاز هذه الرسالة خاصة الأساتذة شرشالي سمية والأستاذة موساوي وردة اللتان تكبدتا عناء ومشقة تقييم وتقويم هذا البحث وذلك بصفتهما عضوين في لجنة المناقشة.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم: (وأخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين)

الحمد لله الذي يسر البدايات وأتم النهايات وبلغنا الغايات

في هذه اللحظة الأكثر فخرا أهدي عملي هذا إلى من كلل العرق جبينه ومن علمني أن النجاح لا يأتي إلا بالصبر والإصرار إلى النور الذي أنار دربي والسراج الذي لا ينطفي نوره بقلبي أبدا من بذل الغالي والنفيس واستمديت منه قوتي واعتزازي بذاتي **والدي العزيز**

إلى من جعل الجنة تحت أقدامها وسهلت لي الشدائد بدعائها إلى الإنسانة العظيمة التي لطالما تمنت أن تقر عينها لرؤيتي في يوم كهذا **أمي العزيزة**

إلى ضلعي الثابت الذي لا يميل **إخواني وأختي** حفظهم الله ورعاهم

لكل من كان عونا وسندا في هذا الطريق للأصدقاء والأوفياء ورفقاء السنين لأصحاب الشدائد والأزمات إليكم عائلتي وكل أصدقائي

ها أنا اليوم أكملت وأتممت أول ثمراته سبحانه وتعالى الحمد لله على ما وهبني

فمن قال أنا لها نالها فأنا لها وإن أبت رغما عنها أتيت بها فالحمد لله شكرا وحبا وامتنانا على البدء والختام وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين

بودالي المختار

مستخلص:

بات موضوع الشمول المالي من المواضيع التي تحتل حيزا كبيرا من الاهتمام ضمن النشاطات والأعمال الاقتصادية والمالية الدولية، وبندا من البنود الرئيسية على جدول أعمال القطاع البنكي الجزائري.

تهدف هذه الدراسة التعريف بالشمول المالي وتحديد أبعاده، وكذلك التعريف بالقطاع البنكي، ودراسة متغيرات الشمول المالي في وكالة البرواقية، تكمن أهمية الدراسة من خلال معرفة مدى مساهمة القطاع البنكي في تحقيق الشمول المالي لكافة فئات وشرائح المجتمع خاصة الفقيرة والمهمشة، ومن النتائج المتوصل إليها: الميدانية إلى وجود تذبذب في مستوى الشمول المالي في الوكالة.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، القطاع البنكي، مؤشرات الشمول المالي.

Abstract :

Financial inclusion has become one of the topics that occupy a great deal of attention within international economic and financial activities and activities, and one of the main items on the agenda of the Algerian banking sector.

This study aims at defining financial inclusion and identifying its dimensions, as well as defining the banking sector, and studying the variables of financial inclusion in the Berrouaghia Agency. The importance of the study lies in knowing the extent to which the banking sector contributes to achieving financial inclusion for all groups and segments of society, especially the poor and marginalized: There are fluctuations in the level of financial inclusion in the agency .

Keywords: Financial inclusion, banking sector, financial inclusion indicators .

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

المحتوى	رقم الصفحة
شكر	
الإهداء	
مستخلص	
قائمة المحتويات	I – II
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	VI
مقدمة	أ – د
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للشمول المالي والقطاع البنكي	
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية الشمول المالي والقطاع البنكي	03
المطلب الأول: أساسيات حول الشمول المالي	03
المطلب الثاني: متطلبات تعزيز الشمول المالي	07
المطلب الثالث: أساسيات حول القطاع البنكي	14
المبحث الثاني: تجارب بعض الدول للشمول المالي	22
المطلب الأول: تجربة دولة الأردن	22
المطلب الثاني: تجربة دولة البرازيل	24
المطلب الثالث: تجربة دولة الجزائر	32
المبحث الثالث: الدراسات السابقة ومحل الدراسة	37
المطلب الأول: التعريف بالدراسات السابقة	37
المطلب الثاني: محل الدراسة	43
خلاصة الفصل	45
الفصل الثاني: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة البرواقية 849	

فهرس المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
تمهيد	47
المبحث الأول: عموميات حول البنك الوطني الجزائري وكالة البرواقية	48
المطلب الأول: التعريف بوكالة البرواقية 849	48
المطلب الثاني: وظائف وأهداف وكالة البرواقية 849	50
المطلب الثالث: فرضيات الدراسة	51
المبحث الثاني: متغيرات الدراسة	52
المطلب الأول: التعريف بالمتغيرات	52
المطلب الثاني: مؤشرات الشمول المالي في وكالة البرواقية 849	55
المطلب الثالث: نتائج الفرضيات	59
خلاصة الفصل	61
خاتمة	63
قائمة المراجع	68

فهرس الجداول

فهرس الجداول

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(01-01)	البنوك والمؤسسات المالية	19
(02-01)	تطور القطاع المصرفي والمالي ومركز الشيكات البريدية	20
(03-01)	مؤشر امتلاك الحسابات المصرفية للأفراد البالغين في الاردن	23
(04-01)	بيانات الشمول المالي في البرازيل حسب: الجنس، العمل، السن	25
(05-01)	مؤشرات الشمول المالي في البرازيل	28
(06-01)	الناتج المحلي وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في البرازيل	31
(07-01)	ملكية الحسابات في مؤسسات مالية بالنسبة للبالغين في الجزائر	33
(08-01)	نسبة الأفراد البالغين الذين اقترضوا من المؤسسات المالية في الجزائر	34
(09-01)	نسبة الادخار من المصارف والمؤسسات المالية الرسمية للأفراد البالغين	35
(10-01)	نسبة استخدام الفروع البنكية والمصرف الآلي للأفراد البالغين	35
(01-02)	نسبة امتلاك حساب بنكي في وكالة البرواقية	55
(02-02)	نسبة الاقتراض من وكالة البرواقية	57
(03-02)	نسبة الادخار من الوكالة	57
(04-02)	نسبة السحب من الصراف الآلي للوكالة	58

فهرس الأشكال

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01-01)	مؤشر امتلاك الحسابات المصرفية للأفراد البالغين في الأردن	23
(02-01)	الانتشار المصرفي في البرازيل	29
(02-02)	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة البرواقية	49



مقدمة



مقدمة:

يعد القطاع البنكي شريان الاقتصاد النابض، حيث يُقدم خدمات متنوعة للأفراد والشركات والحكومات، تساهم جميعها في تسهيل التبادل التجاري، وتوفير الائتمان، وتحفيز الادخار، وضمان استقرار النظام المالي، فهو بمثابة شبكة واسعة من المؤسسات المالية التي تُقدم خدمات وكذا البحث عن أدوات مالية جديدة تلبي احتياجات جميع المواطنين وخاصة سكان الريف والمناطق النائية، وذوي الدخول المنخفضة، والعاملين في الاقتصاد الغير الرسمي، ذلك للوصول إلى مستوى معيشي مناسب لهم وهذا ما يعرف بسياسة الشمول المالي.

فقد اكتسب مصطلح الشمول المالي الكثير من الرواج خاصة بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008، بحيث له دور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يسمح الشمول المالي بمنح الفرصة لجميع شرائح المجتمع وخصوصا الشباب والنساء من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تلبي احتياجاتهم وتتماشي مع قدراتهم وتبعدهم عن التهميش المالي.

إشكالية الدراسة:

كيف يساهم القطاع البنكي في الشمول المالي في الجزائر؟

لكي نتمكن من فهم الجوانب المختلفة لهذا الموضوع، نطرح الأسئلة التالية:

- ✓ ما المقصود بالشمول المالي والقطاع البنكي؟
- ✓ فيما تتمثل الركائز الأساسية للشمول المالي؟ وما هي المؤشرات المستخدمة لقياسه ؟
- ✓ ماهي المهام والوظائف التي يقوم بنها البنك الوطني الجزائري لوكالة البرواقية؟
- ✓ ماذا يمكن القول عن حالة الشمول المالي في وكالة البرواقية؟

فرضيات الدراسة:

من خلال ما تقدم ذكره، ومن أجل تفسير الإشكالية ومحاولة الإجابة على التساؤلات المطروحة تم صياغة الفرضية التالية:

- ✓نعني بالشمول المالي هو إتاحة الخدمات المالية بمختلف فئات المجتمع سواء كانت مؤسسات أو أفراد بجودة مناسبة وبأسعار معقولة.
- ✓من بين ركائز الشمول المالي هي العمل على تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع، ومن بين المؤشرات المستخدمة في قياسه بمدى انتشار الخدمات المالية بالنسبة للأفراد والمؤسسات، مستخدمة عدة مؤشرات على سبيل المثال عدد الصرافات الآلية للبلد أو معاملات الدفع التي تتم عن طريق الهاتف.
- ✓يمكن القول بأن الشمول المالي في وكالة البرواقية لا يلقى القبول الكامل من طرف أفراد المجتمع.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من خلال معرفة مدى مساهمة القطاع البنكي في تحقيق الشمول المالي لكافة فئات وشرائح المجتمع خاصة الفقيرة والمهمشة، وكذلك للدور الفعال للشمول المالي في تحقيقه المصلحة العامة والمتمثلة في المساعدات المقدمة للشباب من أجل خلق فرص عمل وبالتالي القضاء على معدلات الفقر.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال دراستنا للموضوع إلى:

- ✓ التعرف على الشمول المالي وأهميته.
- ✓ التعرف على أبعاد الشمول المالي ومبادئه، وكذلك معرفة ركائز تعزيز الشمول المالي.
- ✓ التعرف على القطاع البنكي.

- ✓ التعريف بالبنك الوطني الجزائري وكالة البرواقية 849.
- ✓ دراسة متغيرات الشمول المالي في وكالة البرواقية 849.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- ✓ **الحدود المكانية:** تمت الدراسة في وكالة البرواقية 849.
- ✓ **الحدود الزمنية:** تم إجراء الدراسة من يوم 01 ماي 2024 إلى 15 ماي 2024.

منهج الدراسة:

اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي لتلاؤمهما مع معطيات دراستنا، حيث قمنا بتقديم وصف وتحديد مفهوم للمصطلحات المرتبطة بموضوع الدراسة، كما قمنا بجمع البيانات وتحليلها واستخلاص منها نتائج ذات أهمية للدراسة.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك مجموعة من الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار الموضوع نذكر منها:

- ✓ الرغبة في اختيار الموضوع والبحث فيه.
- ✓ نظرا لتعلقه بتخصص اقتصاد نقدي وبنكي.

صعوبات الدراسة:

- ✓ لقد واجهنا مجموعة من الصعوبات في إعداد هذا البحث، خاصة فيما يتعلق بجمع البيانات والإحصائيات، وكذلك قلة المراجع في المكتبة وضيق الوقت.
- ✓ صعوبة إجراء التربص في البنوك.

هيكل الدراسة:

بناءا على طبيعة المشكلة محل الدراسة، ووفقا للهدف منها واستنادا على فرضياتها، فإن الدراسة المقترحة تكون وفقا لخطة منطقية يتم تقسيمها إلى فصلين:

يتناول الفصل الأول والذي وضع تحت عنوان الإطار المفاهيمي للشمول المالي والقطاع البنكي، وينقسم إلى ثلاث مباحث، حيث يتطرق المبحث الأول إلى ماهية الشمول المالي والقطاع البنكي، بحيث تكلمنا عن مفهوم الشمول المالي وأهميته وكذلك متطلبات تعزيز الشمول المالي، وتطرقنا أيضا إلى مفهوم القطاع البنكي وأهميته. وفي المبحث الثاني العلاقة بين الشمول المالي والقطاع البنكي، بحيث تطرقنا إلى تجارب بعض الدول مثل الأردن، البرازيل والجزائر، ويتطرق المبحث الثالث إلى التعريف بالدراسات السابقة.

وفي الفصل الأخير سنتطرق إلى دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة البرواقية ولاية المدية، بحيث قسمناه إلى مبحثين، الأول تطرقنا فيه إلى التعريف بوكالة البرواقية 849، أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى دراسة المتغيرات.

إلى أن توصلنا في الأخير إلى خاتمة تضمنت مجموعة من النتائج والتوصيات .

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للشمول المالي والقطاع البنكي

تمهيد:

يلعب القطاع البنكي دورا محوريا في تعزيز الشمول المالي، فهو يقدم مجموعة واسعة من الخدمات المالية التي تسهل على الأفراد الوصول إلى الائتمان، الادخار والاقتراض، وغيرها من الخدمات المالية الأساسية. حيث إن الشمول المالي يعتبر أحد أهم المفاهيم وأكثرها تداولا في الآونة الأخيرة، حيث قامت جدل الدول بانتهاج سياسات لتثمين تحقيق الشمول المالي وذلك عن طريق جعل الخدمات والمنتجات المالية في متناول جميع شرائح المجتمع.

من خلال هذا الفصل سوف نعطي نظرة عامة عن الشمول المالي والقطاع البنكي ضمن المباحث التالية:

- ✓ المبحث الأول: ماهية الشمول المالي والقطاع البنكي.
- ✓ المبحث الثاني: العلاقة بين الشمول المالي والقطاع البنكي.
- ✓ المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: ماهية الشمول المالي والقطاع البنكي

يلعب الشمول المالي دورا مهم في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، وتظهر أهميته في تدعيم الاستقرار المالي، ونستطيع من خلاله تحقيق أهداف تساعد على وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع.

المطلب الأول: أساسيات حول الشمول المالي

أولا: مفهوم الشمول المالي:

أصدرت العديد من الهيئات الدولية تعريفات مختلفة للشمول المالي، ويمكن التطرق لما يلي:

التعريف الصادر عن مجموعة العشرين والتحالف العالمي للشمول المالي: الشمول المالي هو الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة[1].

كما عرف الشمول المالي بأنه: فكرة أن تتوسع خدمة المصارف لتشمل كل الأشخاص الذين لا يتعاملون مع المصارف، وهذا يعني اشتمال مالي لخدمة الجميع، كما يعد أيضا تشجيعا للذين لا يضعون أموالهم في المصارف كي تشمل الخدمات المصرفية الفقراء ذوي الدخل المحدود، بحيث يعمل على تعزيز وصول واستخدام فئات المجتمع كافة[2].

---

1 – بن قيدة مروان ومجموعة من الباحثين، التكنولوجيا المالية والابتكارات والحلول الرقمية كتاب جماعي، مخبر التنمية المستدامة بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، جوان 2021، ص212.

2 – إحسان صادق راشد، صادق الشمري، صلاح الدين، الشمول المالي والميزة التنافسية تجارب محلية ودولية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، سنة 2022، ص 25.

كما عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والشبكة الدولية للتثقيف المالي بأنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز النفاذ إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية المراقبة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكامل أو المناسب وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي[1].

عرفته المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP أنه: الحالة التي يتاح فيها لجميع البالغين في سن العمل الوصول إلى خدمات الإقراض والمدخرات والمدفوعات والتأمين مقدمة من مؤسسات مالية رسمية. من ثم ينطوي النفاذ المالي الفعال على تقديم الخدمات المالية إلى العملاء على نحو مريح ومسؤول بكلفة ميسورة مع استدامة عمل المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية[2].

أما صندوق النقد العربي فقد عرفه بأنه: إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية من مختلف أفراد المجتمع ومؤسساته، كما يتضمن مفهومه حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم[3].

أما البنك المركزي الجزائري BCA فعرفه كما يلي: إتاحة و استخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته و أفراده، خاصة المهشمة منها، من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك الحسابات، الخدمات الجارية و والادخارية، وخدمات الدفع و التحويل، خدمات التامين، خدمات التمويل و الائتمان، بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق

1 – صورية شنبي، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 04، العدد 01، السنة 2019، ص107.

2 -CGAP(2021) "Global Standard setting Bodies and Financial Inclusion for poor.

3 – أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، سنة 2017، ص 5.

مستهلكي هذه الخدمات المالية، و تشجيع هذه الفئات على إدارة أموالهم و مدخراتهم بشكل سليم لتفادي لجوء البعض إلى القنوات و الوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأية رقابة من الجهات الرقابية والتي تتقاضى رسوما نسبيا، ويقاس الشمول المالي بمدى توفر الخدمات المالية من حيث العرض واستخدامها من حيث الطلب، وكذلك من خلال جودة هذه الخدمات[1] .

من خلال التعاريف السابقة يمكن تلخيص وإعطاء التعريف التالي: الشمول المالي هو تعزيز واستخدام جميع فئات المجتمع منها المهمشة ومحدودة الدخل لمختلف الخدمات والمنتجات المالية والتي تتوافق مع متطلباتهم، حيث تتميز هذه الأخيرة بالعدالة، الشفافية وبتكاليف منخفضة.

ثانيا: أهمية الشمول المالي:

أصبح الشمول المالي محور اهتمام العديد من الحكومات والجهات الرقابية وهذا لأهميته في تحقيق العديد من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، وتتجلى أهميته من خلال مايلي[2]:

- ✓ يساعد الشمول المالي العائلات على الادخار من اجل التقاعد أو حالات الطوارئ غير المتوقعة وتغطية النفقات المتكررة مثل الإيجار، فقد أبرزت العديد من الدراسات أن الشمول المالي يمكن أن يحسن الدخل ويزيد من المدخرات، وبالتالي تمكين الفئات المحرومة من توفير ضروريات الحياة مثل الرعاية الصحية، التعليم...الخ.
- ✓ توفر واستخدام جميع الخدمات المالية من قبل شرائح مختلفة من المجتمع، بما في ذلك المؤسسات والأفراد، وخاصة أولئك المهمشين، من خلال القنوات الرسمية بما في

1 - www .Bank-of- Algeria.dz. Brochure sur l'inclusion financière. P01.pdf consulté le 28/03/2024.

2 – اعتمادا على المرجعين:

–محمد طرشي، انساعد رضوان، عبو عمر، جملة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر، المجلد01، العدد01، 2019، ص122.

– بن قيدة مروان، مرجع سبق ذكره، ص212.

ذلك الحسابات المالية والادخار وخدمات الدفع والتحويل وخدمات التأمين والتمويل وخدمات الائتمان وابتكارات الخدمات المالية الأكثر تكيفا بأسعار تنافسية ومعقولة. يقاس التضمين المالي من خلال توافر الخدمات المالية واستخداماتها من حيث الطلب، وكذلك من حيث جودة هذه الخدمات.

- ✓ أصبح أولوية لصانعي السياسات والهيئات الرقابية ووكالات التنمية على مستوى العالم.
- ✓ تم تحديد الشمول المالي كعامل رئيسي في تحقيق سبعة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.
- ✓ التزمت مجموعة العشرين بتعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم وأكدت من جديد التزامها بتطبيق المبادئ العليا لمجموعة العشرين بشأن الشمول المالي الرقمي.

ثالثا: أهداف الشمول المالي:

يهدف الشمول المالي إلى[1]:

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.
- إنشاء منتجات مالية مناسبة للأشخاص الأقل حظا في المجتمع.
- إيجاد حلول مالية رقمية للأفراد المحرومين اقتصاديا في البلاد.

---

1 – اعتمادا على المرجعين:

– صورية شنبي، مرجع سبق ذكره، ص109.

– قربوسي عبير أماني، حبيب نادية، تبني الدفع الالكتروني في البنوك و دوره في تعزيز الشمول المالي في الجزائر :دراسة اقتصادية تحليلية بالقطاع البنكي خلال الفترة (2015–2020)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة يحي فارس بالمدية، سنة 2020، ص45.

- توفير حلول مالية مخصصة ومصممة خصيصا للفقراء وفقا لظروفهم المالية الفردية واحتياجات أسرهم ومستويات دخلهم.
- زيادة الوعي بفوائد الخدمات المالية بين الفئات المحرومة اقتصاديا في المجتمع.

المطلب الثاني: متطلبات تعزيز الشمول المالي

أولا: أبعاد الشمول المالي: لقد تعددت أبعاد الشمول المالي حسب المنظور الذي تبنته كل دراسة وذلك للتعرف على كيفية تقدمي الخدمات المصرفية بأنواعها المختلفة للأعمال في كافة البنوك على اختلاف أنواعها ونذكر فيما يلي أهم مكونات الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي[1]:

1) استخدام الحسابات المصرفية:

- نسبة البالغين الذين لديهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك ومكاتب البريد، ومؤسسات التمويل الصغرى.
- الغرض من الحسابات "شخصية أو تجارية" .
- عدد المعلومات "الإيداع والسحب" .
- طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية، مثل أجهزة الصراف الآلي، فروع البنك.

2) الادخار

- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خالف ذلك خلال 12 شهر الماضية.

1 - قربوسي عبير أماني، مرجع سبق ذكره، ص ص 46-47.

3) الاقتراض

- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12شهر الماضية من المؤسسة المالية الرسمية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12شهر الماضية من مصادر غير رسمية بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء.

4) المدفوعات

- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12شهر الماضية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى.
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع الفواتير أو إرسال أو تلقي أموال خلال 12شهر الماضية.

5) التأمين

- النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم.
- النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم ضد الكوارث الطبيعية.

كما اتفق مجموعة العشرين مع توصية الرابطة من أجل الشمول المالي لدعم جهود بيانات الشمول المالي العالمي والوطني، على مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي وهذه المؤشرات تتناول قياس ثلاثة أبعاد رئيسية وهي:

1) **الوصول إلى الخدمات المالية:** تشير إلى القدرة على استخدام الخدمات والمنتجات التي تقدمها المؤسسات الرسمية، لتحديد مستويات الوصول قد تتطلب تحديد وتحليل الحواجز المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي[1].

2) **استخدام الخدمات المالية:** يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، وتحديد ذلك يتطلب جميع البيانات حول مدى انتظام الاستخدام عبر فترة زمنية معينة[2].

3) **جودة الخدمات المصرفية المالية:** تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته، حيث أنه على مدى السنوات السابقة انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية حيث كان لابد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، عدم الوصول إلى الخدمات المالية لازال يسبب مشكلة ويختلف بحسب البلد ونوع الخدمات المالية، مع ذلك تبقى الجهود متواصلة من أجل ضمان جودة الخدمات المالية الذي يعتبر تحديا يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة لدراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة، هذا البعد ليس بعدا واضحا ومباشرا، حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على نوعية وجودة الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك. والكفالات المالية وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك[3].

---

1 – أسماء سفاري، آسيا بن داية، تأثير تطبيق سياسة الشمول المالي على استقرار القطاع المصرفي: دراسة حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد 11، العدد 01، سنة 2021، ص75.

2 – آية عادل محمود، أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك، مجلة الدراسات المالية والتجارية، المجلد 08، العدد 03، سنة 2021، ص376.

3 – طرفاوي الشيخ، رابة أمينة، دور الشمول المالي في تحسين جودة الخدمة البنكية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة مالية ومحاسبة، تخصص: مالية وبنوك، قسم علوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، سنة 2022، ص13.

ثانيا: مبادئ الشمول المالي:

تبنت مجموعة العشرين مجموعة من المبادئ أو التوصيات لتعزيز الشمول المالي، حيث تستهدف هذه المبادئ تعزيز فرص وصول نحو (2 مليار) من سكان العالم للخدمات المالية المصرفية، وتهدف هذه المبادئ أيضا إلى تبني سياسات تمكن من تكوين بيئة تنظيمية تساعد على تسهيل الوصول الشامل للخدمات المالية والمصرفية المبتكرة لكافة شرائح المجتمع بما فيها فئات الفقراء وكذلك المحرومة من هذه الخدمات والتي تتلخص فيما يلي:

1) **القيادة:** وجود التزام حكومي واسع النطاق يعمل على تشجيع النفاذ الشامل من أجل المساعدة في التخفيف من حدة الفقرة[1].
2) **التنوع:** تبني سياسات وطرق لتحفيز التنافس في السوق، إضافة إلى تقديم خدمات مالية متنوعة[2].
3) **الابتكار:** أي العمل على تشجيع الابتكار المؤسسي والتكنولوجي كأسلوب لتوسيع نطاق الوصول إلى المؤسسات المالية والنظام المالي، واستخدامها والعمل على معالجة أوجه الضعف في البنية التحتية[3].
4) **الحماية:** تشجيع نهج شامل اتجاه حماية العملاء والاعتراف بأدوار الحكومة وجهات تقديم الخدمات والعملاء[4].

1 – حمدي معمر، فلاق صليحة، حفيفي صليحة، تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 04، سنة 2019، ص 11.

2 - جواني صونيا، مريمت عديلة، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي –تجربة البحرين–، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 04، العدد 02، سنة 2021، ص 277.

3 – أحمد نوري حسن مطر، مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق، وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع، كلية التقنية الادارية، بغداد، سنة 2018، ص42.

4 – فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 06، العدد 01، سنة 2020، ص 477.

5) **العملاء**: التمكن من معرفة أسباب القوة والعمل على تطوير التثقيف المالي والقدرات المالية.

6) **التعاون**: من خلال وضع بيئة عمل واضحة بمحددات تقوم على التنسيق والاستشارة والمشاركة بين القطاع الحكومي والشركاء الآخرين خارج القطاع، حيث يتم من خلالها تحديد دور كل طرف ومسؤوليته[1].

7) **المعرفة**: الاستفادة من قواعد البيانات المحسنة من أجل استخدام السياسة القائمة على الأدلة وتقييم الأداء ومدى التقدم في الإنجاز وغيرها من الأدوات[2].

8) **التناسب**: بناء سياسة وإطار تنظيمي يقوم بتدنية المخاطر وتعظيم مزايا المنتوجات المالية المتطورة على أساس استيعاب الثغرات والعوائق الموجودة في القواعد التنظيمية القائمة ومحاولة تجاوزها[3].

9) **إطار العمل**: الأخذ في الاعتبار عند وضع إطار تنظيمي للنفاذ الشامل، المعايير الدولية والظروف المحلية اللازمة لضمان بيئة تنافسية، وإطار تنظيمي يتصف بالمرونة على أساس مواجهة المخاطر المتعلقة بغسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب[4].

---

1 – مريم كردوسي، أمال براهمية، تحديات الشمول المالي في البنوك الجزائرية وآليات المواجهة، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، سنة 2022، ص 310.

2 – نبيل بهوري، الشمول المالي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه –دراسة حالة الدول العربية–، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 3، سنة 2019، ص165.

3 – العربي إكرام، بلكرشة ليندة، دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وكالة تيارت، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، سنة 2022، ص 24.

4 – عادل عبد العزيز السن، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، جامعة الدول العربية، المجلد 02، العدد 02، سنة 2019، ص19.

ثالثا: ركائز تعزيز الشمول المالي:

إن تعزيز الشمول المالي يتطلب جملة من الركائز نوجزها فيما يلي :

1) **دعم البنية التحتية المالية:** حيث تعتبر هذه الركيزة ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي وتعد من أهم الركائز التي تحقق بيئة ملائمة وقوية له، ويجب تحديد أولوية تجهيز هذه البنية لتعزيز النمو الاقتصادي وتسيير وصول المواطنين إلى الخدمات المالية، والتي تتضمن ما يلي[1]:

- بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي، من خلال إصدار وتعديل التعليمات واللوائح التي تنظم ما سلف من أولويات.
- تعزيز الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية، والاهتمام بإنشاء فروع فروع أو مكاتب صغيرة لمقدمي الخدمات، بالأخص للتمويل المتناهي الصغر، ذلك بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية، مثل وكلاء البنوك، خدمات الهاتف البنكي.
- تطوير وسائل ونظم الدفع والتسوية وهذا لتسهيل تنفيذ العمليات وتقديم الخدمات المالية، وتسويتها بين المقدمين في الموعد المناسب لضمان استمرار تقديم الخدمات المالية.
- العمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات المالية، وتسويتها بين المقدمين في الموعد المناسب لضمان استمرار تقديم الخدمات المالية.

2) **الحماية المالية للمستهلك:** وهذا من خلال حصول الزبون على معاملة عادلة وشفافية وتسهيل وتيسير الحصول على الخدمات المالية بأقل التكاليف وجودة عالية، وتزويده

1 – حسيني جازية، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 23، السنة 2020، ص 100.

بالمعلومات الكافية والضرورية وخدمات الاستشارة المالية، وحماية بياناته المالية، ونظم الأمان وكذا ضرورة التثقيف المالي خاصة للفئات المهمشة[1].

- **تطوير منتجات وخدمات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع:** يعتبر أحد أهم ركائز تحقيق و إرساء الشمول المالي من خلال تسهيل الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها من طرف الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالتالي تقع على عاتق مقدمي الخدمات والمنتجات المالية، أخذا بعين الاعتبار ما يلي[2]:
- مراعاة احتياجات العملاء ومتطلباتهم عند تصميم الخدمات والمنتجات المالية لهم قبل طرحها والتسويق لها، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الإقراض، الادخار، التأمين، ووسائل الدفع مع الاهتمام بالتمويل.
- التشجيع على المنافسة بين مقدمي الخدمات المالية من خلال توفير المزيد من الخيارات للعملاء بما يضمن جودة الخدمات المقدمة.
- تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على الخدمات المالية.
- دراسة ظروف واحتياجات العملاء عند التعامل معهم بما يمكن مقدمي الخدمات أو المقرضين بتقديم الخدمات المناسبة لاحتياجاتهم وقدراتهم.
- قيام الجهات الرقابية بمراجعة التعليمات القائمة للنظر في متطلبات التمويل ومدى مناسبتها لكافة فئات المجتمع.
- إتاحة التدريب لموظفي مقدمي الخدمات المالية المتخصصين في هذا المجال.

3) **التثقيف المالي:** يعتبر التثقيف المالي أحد العناصر الداعمة للشمول المالي في ضوء أهميته في زيادة مستويات النفاذ الآمن للخدمات المالية من قبل الفئات المستهدفة، ويتزايد اهتمام الحكومات بصياغة استراتيجيات وطنية للتثقيف المالي. فوفقا لبيانات منظمة

1 – مفتاح غزال، مراد بركات، الثقافة المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة أبحاث اقتصاديات معاصرة، 2020/01/03، ص49.

2 – أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، مرجع سبق ذكره، ص10.

التعاون الاقتصادي والتنمية كان لدى 34 دولة استراتيجيات لمحو الأمية المالية فيها، تبذل الدول الأخرى جهودها لتبني هذه الاستراتيجيات وهو ما ساعد على تضاعف عدد استراتيجيات التثقيف المالي المتبناة عالميا خلال السنوات الخمس الأخيرة[1] .

يهدف التثقيف المالي إلى إيجاد نظام تعليم متكامل مالي، والوصول إلى مجتمع مثقف ماليا، يعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع.

المطلب الثالث: أساسيات حول القطاع البنكي

أولا: مفهوم القطاع البنكي:

القطاع البنكي هو جزء من النظام الاقتصادي يتكون من المؤسسات المالية التي تقدم خدمات مالية متنوعة، مثل الإقراض، والادخار، وإدارة الثروات، والصرافة، والخدمات المصرفية الإلكترونية، والاستثمارات المالية، بين أمور أخرى. يشمل القطاع البنكي البنوك التجارية، والبنوك الاستثمارية، والبنوك المركزية، والصناديق الاستثمارية، وشركات التأمين، وغيرها من المؤسسات المالية.

وظيفة القطاع البنكي هي تأمين التمويل وإدارة الأموال بشكل فعّال للأفراد والشركات والحكومات. عادةً ما يقوم البنك بتلقي الودائع من العملاء ومن ثم استخدام هذه الودائع لتقديم قروض وخدمات أخرى، مثل الاستثمار والتداول.

القطاع البنكي يلعب دورًا حيويًا في دعم النمو الاقتصادي من خلال توفير التمويل للمشاريع والأفراد، وكذلك من خلال توفير خدمات مالية تسهل العمليات التجارية وتعزز الاستقرار

1 – هبة عبد المنعم، كريم زايدي، المنافسة المصرفية والشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي الأمارات المتحدة، العدد 63، سنة 2020، ص20.

المالي. تنظم الحكومات عادةً القطاع البنكي لضمان استقراره وحماية المستهلكين وضمان نظام مالي فعّال ومستدام[1].

ثانيا: أهمية القطاع البنكي:

تلعب البنوك دورًا هامًا في الاقتصاديات الحديثة، وتقدم مجموعة واسعة من الخدمات الحيوية للأفراد والشركات والحكومات. وتشمل بعض أهم فوائد البنوك ما يلي[2]:

1.توفير مكان آمن لحفظ الأموال:

تُعد البنوك أماكن آمنة لحفظ الأموال، حيث تُخضع الأموال المودعة في البنوك لأنظمة ولوائح صارمة تهدف إلى حمايتها من السرقة والضياع. كما تقدم العديد من البنوك تأمينًا على الودائع لحماية المودعين في حالة إفلاس البنك.

2.تسهيل المدفوعات:

تُقدم البنوك مجموعة متنوعة من طرق الدفع، مثل الحسابات الجارية والبطاقات الائتمانية والتحويلات المصرفية، مما يسهل على الأفراد والشركات إجراء المدفوعات لبعضهم البعض.

3.توفير الائتمان:

تُقدم البنوك القروض للأفراد والشركات، مما يساعدهم على تمويل احتياجاتهم مثل شراء المنازل أو السيارات أو بدء مشاريع تجارية.

4.جذب الاستثمار:

تُقدم البنوك مجموعة متنوعة من منتجات الادخار والاستثمار، مثل حسابات التوفير وشهادات الإيداع وصناديق الاستثمار، مما يساعد الأفراد على تنمية أموالهم.

1 - https://gemini.google.com ، تم الاطلاع عليه يوم 29 مارس 2024، الساعة 23:15 .
2_https://gemini.google.com/.تم الاطلاع عليه يوم 2024/05/03 على الساعة 10:44.

5.دعم التجارة:

تُقدم البنوك خدمات تمويل التجارة، مثل رسائل الاعتماد والضمانات، مما يساعد الشركات على تجارة السلع والخدمات بشكل أكثر سهولة.

6.توفير الخدمات المالية الأخرى:

تُقدم البنوك مجموعة متنوعة من الخدمات المالية الأخرى، مثل خدمات الصرافة الآلية والتأمين وخدمات إدارة الثروات.

7.تعزيز الاستقرار الاقتصادي:

تلعب البنوك دورًا هامًا في تعزيز الاستقرار الاقتصادي من خلال تنظيم النظام المالي وضمان تدفق الأموال بسلاسة.

8.دعم التنمية الاقتصادية:

تُساهم البنوك في دعم التنمية الاقتصادية من خلال توفير التمويل للمشاريع الاستثمارية وخلق فرص العمل.

9.توفير فرص العمل:

توظف البنوك ملايين الأشخاص حول العالم، مما يُساهم في تقليل معدلات البطالة وتعزيز النمو الاقتصادي.

10. تحسين جودة الحياة:

تُقدم البنوك خدمات تجعل الحياة أسهل وأكثر ملاءمة، مثل إمكانية الدفع عبر الإنترنت وإدارة الحسابات المصرفية من خلال الهاتف المحمول.

باختصار، تلعب البنوك دورًا هامًا في الحياة العصرية وتُقدم مجموعة واسعة من الخدمات الحيوية التي تُساهم في تحسين حياة الأفراد والشركات والحكومات.

ثالثا: خصائص القطاع البنكي:

القطاع البنكي يتمتع بعدة خصائص تميزه عن قطاعات أخرى في الاقتصاد، ومن هذه الخصائص:

- **توسط مالي:** يعمل القطاع البنكي كوسيط مالي بين الأفراد الذين يمتلكون الودائع والشركات والأفراد الذين يحتاجون إلى التمويل. يتمثل دوره الأساسي في استقبال الودائع وتوجيهها إلى القروض والاستثمارات.
- **التنوع في الخدمات المالية:** يقدم القطاع البنكي مجموعة واسعة من الخدمات المالية مثل القروض، وحسابات الادخار، والاستثمارات، والصيرفة، والتأمين، وإدارة الثروات، وغيرها.
- **الاستقرار المالي والمؤسساتي:** يتمتع القطاع البنكي بمستوى من الاستقرار المالي والمؤسسي نظراً للتنظيم البنكي الصارم والمراقبة الحكومية التي تهدف إلى ضمان سلامة وثبات النظام المالي.
- **المركزية والتوزيع الجغرافي:** تعتبر البنوك المركزية (مثل البنوك المركزية الوطنية) والبنوك التجارية الموزعة في مناطق مختلفة أساسية لتوفير الخدمات المالية في النطاق الوطني والعالمي.
- **التكنولوجيا والابتكار:** يتسم القطاع البنكي بالتطور التكنولوجي المستمر والابتكار في تقديم الخدمات المالية، مثل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والتطبيقات المالية على الهواتف الذكية، والتكنولوجيا المالية الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي.
- **الرقابة والتنظيم:** يخضع القطاع البنكي لرقابة وتنظيم حكومي دقيق لضمان سلامة وثبات النظام المالي، ولحماية حقوق ومصالح المستهلكين والمستثمرين.

هذه الخصائص تعكس الدور الحيوي الذي يلعبه القطاع البنكي في دعم الاقتصاد وتوفير الخدمات المالية الضرورية للأفراد والشركات والحكومات.

رابعا: الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي

مع نهاية 2022، عرفت مؤشرات الوساطة المصرفية والعمق المالي، والصلابة ومردودية القطاع المصرفي تطورا حسنا بالعموم، سنوجز هذه المؤشرات فيما يلي[1]:

- **مؤشرات الوساطة المصرفية:**

مع دخول بنك جديد حيز الخدمة، وهو البنك الوطني للإسكان، المعتمد في 29 ديسمبر 2022، يضم النظام المصرفي الجزائري في نهاية ديسمبر 2022، 28بنكا ومؤسسة مالية، مقرهم الاجتماعي كلهم بالجزائر العاصمة. وتجدر الإشارة إلى أن 12 من البنوك، من أصل 20 بنكا، تقدم منتجات وخدمات تابعة للتمويل الإسلامي.

تتوزع المصارف والمؤسسات المالية حسب طبيعة نشاطها على النحو التالي:

- ✓ 07 بنوك عمومية.
- ✓ 13 بنكا خاصا برأس مال أجنبي بما في ذلك بنكا مختلط رأس المال.
- ✓ مؤسستان ماليتان عموميتان.
- ✓ 05 مؤسسات متخصصة في الإيجار المالي من بينها ثالثة 03 عمومية.
- ✓ 01 تعاضدية للتامين الفلاحي، معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية والتي اتخذت في نهاية سنة 2009 صفة مؤسسة مالية.

في نهاية 2022، تضم شبكة المصارف في الجزائر1626 وكالة منها 1226 وكالة تابعة للمصارف العمومية و400 وكالة تابعة للمصارف الخاصة، على مستوى إجمالي

1 - www .Bank-of- Algeria.dz. rapport annuel . evolution economique et monetaire. 2022. P53.pdf consulté le 21/05/2024.

وكالات البنوك، نجد 69 وكالة مخصصة حصريًا للتمويل الإسلامي نهاية عام 2022 مقابل 58 وكالة مع نهاية عام 2021. من جهتها خصصت البنوك العمومية 10 وكالات للتمويل الإسلامي مع نهاية عام 2022، بينما وصل عدد وكالات البنوك الخاصة 59 وكالة، منها 54 وكالة للبنوك للبنكين المتخصصين في التمويل الإسلامي فقط و5 وكالات للبنوك التجارية الأخرى.

أما بالنسبة للمؤسسات المالية، فقد بلغ عدد وكالاتها 99 وكالة في نهاية 2022 مقابل 98 وكالة نهاية 2021.

سجل إجمالي وكالات النظام المصرفي والمؤسسات المالية لعام 2022، 1725 وكالة مقابل 1702 وكالة في عام 2021، أي ما يمثل وكالة واحدة لأجل.

جدول رقم 01: البنوك والمؤسسات المالية

السنوات	البنوك		المؤسسات المالية		المجموع
	بنوك عامة	بنوك خاصة	مؤسسات مالية عامة	مؤسسات مالية خاصة	
2018	6	14	6	2	28
2019	6	14	6	2	28
2020	6	14	6	2	28
2021	6	13	6	2	27
2022	7	13	6	2	28

المصدر: www.bank of Algeria.dz

جدول رقم 02: تطور القطاع المصرفي والمالي ومركز الشيكات البريدية

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
البنوك (أ)	1541	1567	1577	1604	1626
المؤسسات المالية (ب)	92	91	96	98	99
الإجمالي (أ+ب)	1633	1658	1673	1702	1725
مركز الشيكات البريدية (ج)	3811	3862	3984	4055	4143
الإجمالي (أ+ج)	5352	5429	5561	5659	5769

المصدر: www.bank of Algeria.dz

عرفت نسبة السكان العاملين إلى شبابيك الوكالات المصرفية انخفاضا طفيفا في 2022، ما يعادل شباك مصرفي واحد لكل 8228 شخص في سن العمل مقابل 8204 شخص في 2021. أما فيما يتعلق بمركز الصكوك البريدية، فيضم في عام 2022، 4143 وكالة موزعة على كامل التراب الوطني. أي ما يعادل مؤسسة بريدية واحدة لكل 3229 شخص عامل.

إجمالا، ارتفع عدد وكالات كل من المصارف ومركز الصكوك البريدية إلى 5769 وكالة، لتسجل نسبة السكان العاملين إلى الوكالات ارتفاعا طفيفا، أي ما يعادل وكالة واحدة لكل 2319 شخص في 2022 مقابل 2325 شخص في 2021.

مع نهاية 2022، ارتفع عدد الحسابات المصرفية النشطة المسجلة بالدينار بنسبة 3,15٪، حيث بلغ إجمالي هذه الحسابات 12023128 حساب في 2022 مقابل 11655567 في 2021. تمثل الحسابات المفتوحة من قبل الأشخاص المعنوية نسبة 6,04٪ من إجمالي هذه الحسابات، أي 726780 حساب في 2022، في حين أن حصة الحسابات المفتوحة

من قبل الأشخاص الطبيعية أكبر، بحيث تمثل ٪93,96 من إجمالي الحسابات المصرفية النشطة المسجلة بالدينار، أي 11296348 حساب في 2022. إضافة إلى ذلك، سجل عدد الحسابات المصرفية النشطة بالعملة الصعبة 4523160 حساب في عام 2022 مقابل 4199931 حساب في عام 2021، ما يمثل ارتفاعا يقدر بحوالي ٪7,7. تمثل حسابات الأشخاص المعنوية نسبة ٪0,65 من إجمالي هذه الحسابات (ليكن 29618 حساب مسجل في 2022) أما حسابات الأشخاص الطبيعية فتمثل نسبة ٪99 (ليكن 4493542 حساب مسجل في 2022).

في الأخير، يعرف مستوى المصرفية، ممثلا بعدد الحسابات المفتوحة للعملاء لدى المصارف (حسابات نشطة بالدينار وبالعملة الأجنبية) ولدى مركز الصكوك البريدية، تطورا طفيفا في عام ،2022 يقدر بحوالي 3,26 حساب للفرد في سن العمل، مقابل 3,08 حساب في عام.

المبحث الثاني: تجارب بعض الدول للشمول المالي

يعتبر الشمول المالي عاملا أساسيا لمواجهة تحديات الفقر والبطالة خاصة في العالم، والتي يختلف فيها المنطقة التي تشهد ارتفاعا في مستوي الفقر، والذي أعتبر ضرورة حتمية لتوسيع الخدمات المالية، لهذا سنحاول التكلم على واقع الشمول المالي على مستوى بلدان العالم في هذا المبحث و لأهم التطورات التي عرفها الشمول المالي.

المطلب الأول: تجربة دولة الأردن

لقد اهتم البنك المركزي الأردني بموضوع الشمول المالي، فعمل على إنشاء الإستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي والتي أطلقها سنة 2017، والتي تهدف إلى تعزيز الثقافة المالية وحماية المستهلك في المجتمع الأردني ويمكن توضيح بعض النسب والمؤشرات من خلال[1]:

I. مؤشر امتلاك الحسابات المصرفية للأفراد البالغين ونسبة الشمول المالي في الأردن

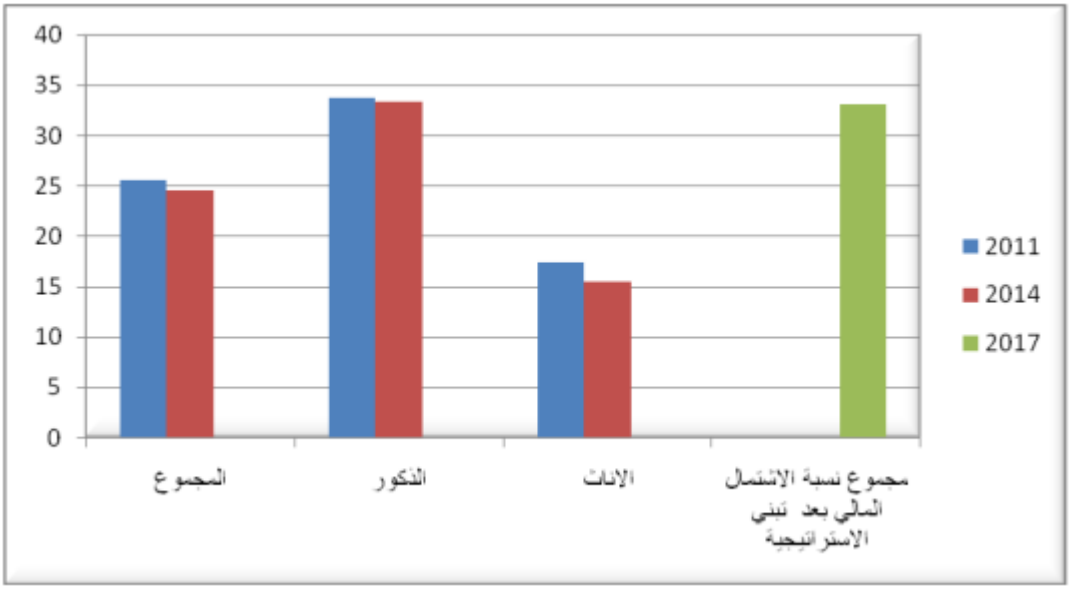
الجدول رقم 03: مؤشر امتلاك الحسابات المصرفية للأفراد البالغين في الأردن

1 - بوطلاعة محمد، ساعد بخوش حسينة، بوقرة كريمة، واقع الشمول المالي وتحدياته– الأردن والجزائر نموذجا– مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد04، العدد02، سنة 2020، ص154.

السنوات	المجموع	الذكور	الإناث	مجموع نسبة الاشتمال المالي بعد تبني الإستراتيجية
2011	22.5%	33.7%	17.4%	-
2014	24.6%	33.3%	15.5%	-
2017	-	-	-	33.1%

المصدر: بوطلاعة محمد، ساعد بخوش حسينة، بوقرة كريمة، واقع الشمول المالي وتحدياته- الأردن والجزائر نموذجا- مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد04، العدد02، ص154.

الشكل رقم 01: مؤشر امتلاك الحسابات المصرفية للأفراد البالغين في الأردن



المصدر: بوطلاعة محمد، ساعد بخوش حسينة، بوقرة كريمة، واقع الشمول المالي وتحدياته- الأردن والجزائر نموذجا- مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد04، العدد02، ص154.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه: أن إجمالي امتلاك الحسابات المصرفية لدى المؤسسات المالية الرسمية في السنوات 2011-2014 منخفضة، حيث كانت نسبة الذكور

هي النسبة الأكبر، إلا أنها ارتفعت سنة 2017 بعد تبني الإستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي حيث ظهر تقدم واضح في إعداد الحسابات المصرفية.

II. مؤشر الوصول إلى الخدمة المالية الرسمية:

حيث يقيس هدا المؤشر إمكانية الأفراد البالغين من سن 15-24 ومن 25 فأكثرهم قدرتهم على الوصول إلى الخدمات المالية ويتم قياسيا بعدد الفروع نسبة إلى عدد الأشخاص، حيث كانت في سنة 2011 لكل مئة ألف شخص يقابله 14.7 فرع وجهاز صراف وفي عام 2014 ارتفعت لتصل 19.1 فرع وبلغت سنة 2017 نسبة 19.2 فرع وهذا ما يشير إلا أن بعد الوصول إلى الخدمة المالية تشهد تحسنا ملحوظ حيث ارتفعت النسبة من 14 فرع تقريبا لكل شخص في عام 2011 إلى 19 فرع تقريبا لكل 100 شخص في عام 2018 مما يشير إلى تحسن في مستوى الوصول إلى الخدمة[1].

III. مؤشر الاقتراض من المؤسسات الرسمية في الأردن:

حيث يقيس هذا المؤشر نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية، حيث بلغت نسبة المقترضين من كل 1000 شخص بالغ من الذكور في سنة 2014 نسبة 16.7%، وسنة 2017 ما نسبته 20.4%، أما نسبة النساء اللواتي اقترضن من المؤسسات المالية الرسمية بلغت سنة 2014 ما نسبته 2.8% وارتفعت سنة 2017 لتصل إلى 4.4%.

المطلب الثاني: تجربة دولة البرازيل

هناك العديد من المؤشرات التي يمكن أن نستفيد منها من اجل إيضاح هل أن الشمول المالي في البرازيل له دور في الحد من الفقر وذلك بالاعتماد على مؤشر الاستخدام كامتلاك حساب في مؤسسة رسمية أو عدد فروع المصارف وغيرها ، وكذلك مؤشر الوصول المتمثل بعدد الصرافات الآلية.

1 - بوطلاعة محمد، مرجع سبق ذكره، ص155.

وفيما يلي نورد هذه المؤشرات وفقا لهذه البيانات المتوفرة من البنك الدولي حول المؤشر العالمي للشمول المالي لكل دول العالم[1]:

I. مؤشر امتلاك حساب في مؤسسة مالية:

يعد هذا المؤشر احد أهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في تحديد نسب الشمول المالي وانتشاره واتساع رقعته خاصة بين الفقراء ويعد عتبة الوصول إلى مؤسسة مالية رسمية واستخدامها فهو احد مؤشرات الاستخدام، ومن خلال البيانات الواردة في الجدول رقم 04 نستوضح مستويات الشمول المالي في البرازيل ومدى التفاوتات بين الفئات المختلفة في المجتمع البرازيلي والتحسن الذي شهدته خلال السنوات 2011-2014-2017.

الجدول رقم 04: بيانات الشمول المالي في البرازيل حسب: الجنس، العمل، السن

السنة	حساب مؤسسة مالية، عمر 15+	حساب مؤسسة مالية، رجال (عمر 15+)	حساب مؤسسة مالية، من الأيدي العاملة (عمر 15+)	حساب مؤسسة مالية، ليس من الأيدي العاملة (عمر 15+)	حساب مؤسسة مالية، نساء (عمر 15+)	حساب مؤسسة مالية،الشباب (عمر 15-24)	حساب مؤسسة مالية، كبار (عمر 25+)
2011	56%	61%	62%	44%	51%	36%	62%
2014	68%	72%	72%	62%	65%	53%	73%
2017	70%	73%	74%	61%	68%	47%	77%

المصدر: آسلي ديميرجوتش وآخرون ، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017

https://globalfindex.worldbank.org

1 - حنان عبد الخضر الموسوي، الباحثة أزهار عبد اللطيف حسن، واقع وتحديات الشمول المالي في البرازيل، مجلة الغاري لكلية الإدارة والاقتصاد، العدد 03، السنة 2022، ص31.

من الجدول أعلاه نلاحظ تباين مستويات الشمول المالي في البرازيل بين سنة وأخرى فضلا عن تباينه بين الفئات المختلفة، فعلى مستوى الأفراد الذين يملكون حساب لدى مؤسسة مالية (حساب مصرفي) نرى انه في عام 2011 كانت نسبة هؤلاء الأفراد تقريبا (56%) ارتفعت عام 2014 إلى (68 %) أي بزيادة (12%) وهي نسبة أعلى من نسبة ارتفاعه في السنوات الثالثة اللاحقة والتي بلغت (2%) فقط حيث كانت نسبة من يملكون حسابا لدى مؤسسة مالية (70%) عام 2017، ومن خلال ذلك يمكن إدراك الاهتمام الواضح من قبل الحكومة البرازيلية والمؤسسات المالية هناك في رفع مستويات الشمول المالي وان كان يختلف بين فترة وأخرى.

لقد انعكس هذا الارتفاع في مستويات الشمول المالي بمن لديهم حسابا في مؤسسة مالية على جميع فئات المجتمع ، فالرجال مثلا بلغت نسبة من يملكون حسابا لدى مؤسسة مالية(61%) عام 2011 والى (72%) عام 2014 و (74%) عام 2017 مع الأخذ بعين الاعتبار الانخفاض الحاد بنسب التحسن بين السنوات ولنفس الأسباب أعلاه ، إلا انه من الواجب التطرق إليه هو اختلاف تلك المستويات بين الرجال ممن هم ضمن الأيدي العاملة ونظرائهم ممن هم خارج الأيدي العاملة ، فقد بلغت نسبة من هم من الأيدي العاملة عام 2011 (62 %) وهي أعلى من الذين خارج الأيدي العاملة بنسبة (18%) حيث تبلغ نسبة من يملكون حسابا مصرفيا خارج الأيدي العاملة (44%) ، ويرجع هذا الاختلاف في حقيقته إلى قدرة الجهة الأولى على استخدام المردود المالي لديهم بشكل أفضل ودخولهم مجال الأعمال المصرفية ، والحال نفسه في السنوات 2014 و2017، ولكن بتغير كبير فقد انخفضت نسبة الفجوة بين الفئتين إلى (10%) عام 2014 بعد أن ارتفعت نسبة من يملكون حساب مصرفي من خارج الأيدي العاملة إلى (62%) فيما بلغت نسبة من هم من الأيدي العاملة (72%) أما عام 2017 استمر ارتفاع نسبة امتلاك الحسابات لمن هم من الأيدي العاملة إلى (74%) و تراجعه لدى من هم خارج الأيدي العاملة (61%) على التوالي وهذا

يعني أن نسبة الفرق بينهم عادة للتراجع وبلغت (13%)، وهناك سببين لهذا التراجع الأول هو قلة المردود المالي لهؤلاء فضلا عن التحسن الوظيفي في البرازيل خلال تلك الفترة أدى إلى توفر فرص عمل كثيرة.

من جهة أخرى، نلاحظ التفاوت أيضا بين فئات المجتمع البرازيلي أيضا، فنسبة من لديهم حساب مصرفي من الرجال بلغت عام 2011 (61%) وهي أعلى من النساء بنسبة (10%) حيث تبلغ نسبة من يملكن حسابا مصرفيا (51%) والحال نفسه في السنوات 2014 و 2017، ولكن بتغير طفيف فقد انخفضت نسبة الفجوة بين الرجال والنساء إلى (7%) عام 2014 بعد أن ارتفعت نسبة من يملكن حساب مصرفي من النساء إلى (65%) فيما بلغت نسبة الرجال(72%) أما عام 2017 استمر ارتفاع نسبة امتلاك الحسابات لكل من النساء والرجال إلى (73%) و و(68%) وهو ارتفاع طفيف نسبة لسنة 2014 ولنفس أسباب تراجع نسبة ارتفاع مستويات الشمول المالي التي تم ذكرها عند الحديث عن نسبة من يملكون حسابا لدى مؤسسة مالية بشكل عام أعلاه ، إلى أن نسبة الفرق بين الرجال والنساء بلغت (5%) وهي أيضا اقل من الأعوام السابقة وهذا يعني تحسن في دمج النساء في الشمول المالي في البرازيل وبدأ انخرط النساء بشكل كبير في المؤسسات المالية كمنافس للرجال.

ويكون التباين الأبرز في مستويات الشمول المالي بين فئتي الشباب والكبار ، فنلاحظ أن من يملكون حسابا لدى مؤسسة مالية من الشباب سنة 2011 يبلغون (36%) أما فئة الكبار فيبلغون (62%) وبذلك تكون نسبة الفرق كبيرة بين هاتين الفئتين حيث هذه النسبة (26%) وهي اكبر معدل من الفوارق بين فئتين ، ومع تحسن الشمول المالي في البرازيل ارتفعت أعداد من يملكون حسابا لدى مؤسسة مالية للشباب والكبار حيث وصلت بالنسبة للشباب إلى (53%) أما بالنسبة إلى فئة الكبار فقد بلغت (73%) وبذلك يكون التحسن ليس في ارتفاع نسبة مشاركة الفئتين بالشمول المالي، وإنما حتى في تقليل الفرق بين الفئتين بعدما وصل

إلى (20%) ، أما في عام 2017 تراجع عدد الأفراد الشباب إلى (47%) أما الكبار فقد ارتفع إلى (77%) والذي انعكس بدوره على اتساع الفجوة بين الفئتين إلى(30%) [1].

II. مؤشر عدد فروع المصارف:

وهو احد المؤشرات التي يستدل منها على مستويات الكثافة المصرفية، وكذلك مستوى الانتشار المصرفي وبالتأكيد هذا له دلالة على انتشار وتوسع الخدمات المصرفية في كل أرجاء البرازيل، وسوف ينعكس هذا ايجابيا على اتساع وانتشار رقعة الشمول المالي في البلد، والجدول التالي يوضح عدد فروع المصارف التجارية في البرازيل لكل 100 ألف نسمة من السكان.

جدول رقم 05: مؤشرات الشمول المالي في البرازيل 2011، 2014، 2017

السنوات	عدد السكان (100 ألف نسمة)	عدد فروع المصارف	عدد ATM	الكثافة المصرفية %	الانتشار المصرفي %
2011	197514541	19.19	146016000	1.029	9.71
2014	202763744	21.24	151694000	954.63	1.074
2017	207833825	19.51	120475000	1.065	9.38

الكثافة المصرفية = عدد السكان ÷ عدد فروع المصارف × 100

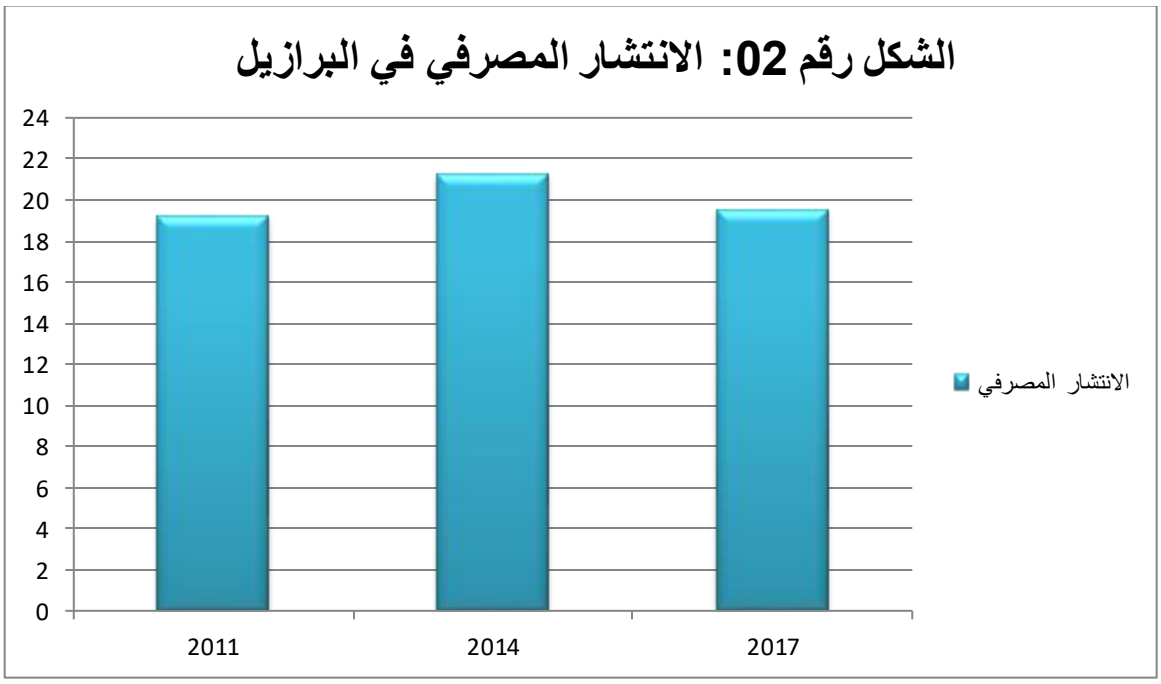
الانتشار المصرفي = (عدد فروع المصارف ÷ عدد السكان) × 100

المصدر :البنك الدولي ، قاعدة بيانات

http://www.data.albankaldawli.org/

الشكل رقم 02: الانتشار المصرفي في البرازيل

1 - حنان عبد الخضر الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص32.



المصدر: حنان عبد الخضر الموسوي (كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة)، الباحثة أزهار عبد اللطيف حسن (كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة)، واقع وتحديات الشمول المالي في البرازيل، مجلة الغاري لكلية الإدارة والاقتصاد، السنة 2022، عدد رقم 03، ص31.

من الجدول رقم 50 يشير مؤشر عدد الفروع إلى الانتشار الجغرافي لعدد فروع المصارف التجارية للبالغين بأنه في حالة تذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض فكان في عام 2011 (19.19%) فأصبح في عام 2014 (21.24%) بمعدل تغير سنوي لفروع المصارف عام2014 هو (10.68%)بينما معدل التغير السنوي لعام 2017 فكان قيمة سالبة هي (% 8.14-) فكان الفرق بين المعدلين بين عامين 2014 و 2017 هو (2.54%) وجاء هذا الانخفاض في أعداد الفروع لأسباب داخلية في البرازيل وكذلك الزيادة السكانية التي رافقت الانخفاض في أعداد الفروع لذا يجب على البرازيل زيادة عدد فروع المصارف لكي توازي الزيادة السكانية لديها لتستطيع تعميم الخدمات المالية لكافة شرائح المجتمع خاصة أصحاب الدخل المحدود والفقراء.

III. مؤشر الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي:

يعد هذا المؤشر من المؤشرات التي تشير إلى التوزيع الجغرافي لفروع المصارف مع عدد السكان وهل يتلاءم هذا العدد مع الزيادة السكانية أم لا، فكان معدل التغير السنوي للكثافة المصرفية عام 2014 (9.27%) أما معدل التغير السنوي للكثافة المصرفية عام 2017 (99.88 – %) وهي قيمة سالبة تدل على عدم تماثل عدد الفروع مع عدد السكان لذلك لابد من زيادتها لتوفير خدماتها لأكبر عدد ممكن من السكان، أما فيما يتعلق بالانتشار المصرفي الذي هو عبارة عن عدد الفروع مقسوم على عدد السكان لكل 100 ألف بالغ هو الآخر في تذبذب وانخفاض شديدين بحيث انه لا يتناسب تماما مع الزيادة والكثافة السكانية التي شهدتها البرازيل. فمعدل التغير السنوي للانتشار المصرفي لعام 2014 كان (89.21 – %) وهو قيمة سالبة تدل على ضعف الانتشار المصرفي وعدم ملاءمته للكثافة السكانية في البلاد . أما معدل التغير السنوي لعام 2017 فكان (99.99 – %) وهو قيمة سالبة أيضا تشير إلى تدني عدد الفروع وعدم كفايتها مع الزيادة الحاصلة في أعداد السكان في البرازيل[1].

IV. مؤشر عدد الصرافات الآلية ATM:

يعد الانتشار المصرفي للصرافات الآلية ATM هو احد المؤشرات الخاصة بالتوزيع الجغرافي للخدمات المصرفية وهل أن ذلك التوزيع يتناسب مع الكثافة السكانية أم لا، فكان معدل التغير السنوي في عدد الصرافات الآلية عام 2014 (3.88%) أما معدل التغير السنوي لعام 2017 هو (20.58 – %) وهو قيمة سالبة تدل على الانخفاض الشديد في عدد الصرافات الآلية ATM وعدم ملاءمته مع الكثافة السكانية في البرازيل، ويجب زيادة

1 – حنان عبد الخضر الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص36.

أعداده بشكل يتناسب مع تلك الزيادة لنشر وتعميم الخدمات المالية والمصرفية للمجتمع كافة خاصة المناطق البعيدة والنائية والمناطق الريفية.

جدول رقم 06: الناتج المحلي وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في البرازيل 2011، 2014، 2017

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (GDP) $	الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	العمق المالي %
2011	2616156606666.62	1.519424282	58.0784911
2014	2456043766028.73	–	–
2017	2063514688761.98	1.227467459	59.4843093
العمق المالي = الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ÷ الناتج المحلي الإجمالي × 100			

المصدر: بيانات البنك الدولي

http://www.data.albankaldawli.org

V. مؤشر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص:

يعتبر من المؤشرات الهامة التي تبين دور الوساطة المالية التي يقوم بها المصرف اتجاه المستثمرين من توفير التمويل اللازم لهم، فكلما كانت عمليات الائتمان كنسبة من الناتج كبيرة وموجهة للاستثمار في مشاريع صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر كلما قللت من مستويات الفقر وعززت من تحسين مستويات معيشة الفقراء وأصحاب الدخل المحدود والمشاريع الصغيرة وحققت مستويات من التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالعكس . ومن البيانات الواردة في الجدول رقم 04 يشير مؤشر العمق المالي لعام 2011 بأنه كنسبة من الناتج (58.07%) وهي نسبة ضئيلة مقارنة بحجم الناتج المحلي GDB وكذلك عام 2017 كان العمق المالي (59.48%) حيث لم يزدد كثيرا عن عام 2011 حيث كان معدل التغير السنوي للعمق المالي لعام 2017 هو (0.024%) وهي نسبة ضئيلة جدا لا توضح مدى

توسع البرازيل في منح الائتمان كنسبة من الناتج ولابد من زيادتها وتوجهها إلى الفقراء لتحسين معيشتهم والتقليل من فقرهم[1].

المطلب الثالث: تجربة دولة الجزائر

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعاني من ارتفاع لنسبة الإقصاء المالي والذي قدر بنك الجزائري سنة 2017 بـ 6475 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 33% من الكتلة النقدية، حيث دق البنك الجزائري ناقوس الخطر وضرورة تجنيد كل الإمكانيات لامتصاص هذه الأموال و استثمارها، بدل اللجوء للاستدانة من الخارج أو التمويل غير التقليدي، ومن أجل تفصيل أكثر يمكننا توضيح في المؤشرات التالية[2]:

I. مؤشرات ملكية الحسابات في مؤسسات مالية بالنسبة لمبالغين فوق 15سنة:

يقيس هذا المؤشر النسبة المئوية للبالغين فوق 15 سنة في مؤسسات مالية خلال سنتي 2014- 2017.

الجدول رقم 07: ملكية الحسابات في المؤسسات المالية بالنسبة من البالغين (15 سنة فما فوق) في الجزائر خلال الفترة (2014-2017)

الوحدة: (%) نسبة السكان البالغين

1 – حنان عبد الخضر الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص37.

2 – بوشيبة صلاح الدين، واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، سنة 2021، ص43.

الجنس	السنوات	النسبة
ذكور	2014	60.9%
	2017	40.3%
	2021	53.5%
إناث	2014	40.3%
	2017	29.3%
	2021	34.6%
المجموع	2014	50%
	2017	43%
	2021	44%

المصدر: قاعدة بيانات المؤشرات العالمية للشمول المالي (global findex data base)

يتضح من خلال الجدول أعلاه تذبذب معدل الشمول المالي خلال السنوات 2014-2017- 2021، حيث سجلت في سنة 2014 نسبة 50.5%، وسرعان ما تراجعت في سنة 2017 إلى 42.4%، وهذا راجع إلى وجود خلل في الخطة الإستراتيجية المتبعة، والتي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي وبعث الثقة في المؤسسات المالية الرسمية، بعدها ارتفعت النسبة بشكل ضئيل لتصل إلى 44% سنة 2021.

كما نلاحظ وجود زيادة نسبة ممن يمتلكون حسابات في المؤسسات المالية الرسمية من الذكور على نسبتهم من الإناث في الجزائر خلال سنة 2017، حيث بلغت 40.3% للذكور مقابل 29.3% بالنسبة للإناث من البالغين، أي هناك فجوة واسعة بين الإناث، مما يدل على نقص الأدوات المالية التي تشجع على الحصول على الائتمان في المؤسسات الرسمية في الجزائر إلى عدم امتلاك الأموال أو مصدرها، بالإضافة إلى عدم الثقة في المؤسسات المالية، أما في سنة 2021 فنلاحظ ارتفاع النسبة بالنسبة للجنسين حيث ارتفعت نسبة الذكور لتصل إلى 53.5%، أما نسبة الإناث فوصلت إلى 44%.

II. مؤشرات اقتراض البالغين (فوق15 سنة) اقتراض من المصاريف التجارية أو المؤسسات المالية:

يعد مؤشر القرض ذا أهمية لقياس الشمول لمالي وكفاءة المؤسسات المالية في جذب شرائح المجتمع للاستفادة من المنتجات المالية، ويوضح الجدول التالي مدى اقتراض الأفراد البالغين15 سنة فما فوق من المؤسسات المالية الرسمية.

الجدول رقم 08: نسبة الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) الذين اقترضوا من المؤسسات المالية في الجزائر خلال الفترة (2017-2014-2021)

السنة	2014	2017	2021
النسبة	2%	5%	5%

المصدر: The little data book on Financial inclusion World Bank group,2012,2015 ;2018

يتضح من خلال المعلومات الموجودة في الجدول أعلاه أن نسبة الاقتراض للبالغين أكثر من 15 سنة الذين اقترضوا من المصارف التجارية أو المؤسسات المالية في الجزائر ضعيفة جدا، حيث نلاحظ ارتفاع طفيف من 2% في سنة 2014 إلى 5% في سنة 2017، ولازالت القيمة على حالها سنة 2021 وهذا راجع إلى نقص تبني إستراتيجية الشمول المالي في الجزائر وكذلك وضع شروط تعجيزية للحصول على قروض.

III. مؤشرات الادخار من المصارف والمؤسسات المالية للأفراد البالغين:

يقيس هدا المؤشر مدى قيام البالغين(15 سنة فما فوق) بالادخار من المؤسسات المالية الرسمية، وفيما يلي نتائج هذا المؤشر في الجزائر.

الجدول رقم 09: نسبة الادخار من المصاريف والمؤسسات المالية الرسمية للأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) خلال الفترة (2017-2014)

السنة	2014	2017
النسبة	14%	11%

المصدر: The little data book on Financial inclusion World Bank group,2012,2015 ;2018

يتضح لنا من خلال المعلومات الموجودة في الجدول أعلاه أن نسبة الادخار من المصارف التجارية أو المؤسسات المالية الرسمية للأفراد البالغين أكثر من 15 سنة في الجزائر انخفاضا، حيث سجلت في سنة 2014 نسبة 14% لتعود للانخفاض لنسبة 11% في سنة 2017 وهذا راجع إلى عدة أسباب منها ضعف الشمول المالي في الجزائر وعدم وجود ثقة بين العملاء والبنك.

IV. مؤشرات استخدام الفروع البنكية والمصرف الآلي للأفراد البالغين:

يقيس هدا المؤشر مدى استخدام الفروع البنكية والمصرف الآلي للأفراد البالغين:

الجدول رقم 10: نسبة استخدامات الفروع البنكية والمصرف الآلي للأفراد البالغين(15 سنة فما فوق) خلال الفترة (2014 _2019)

السنة / المؤشر	2014	2017	2018	2019	2021
مؤشرات الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ	5.2%	5.2%	5.2%	5.2%	5.2%
مؤشرات استخدام الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ	-	9.34%	9.54%	9.64%	9.64%

المصدر: قاعدة بيانات المؤشرات العالمية للشمول المالي(global findex data base)

يتضح لنا من خلال المعلومات الواردة في الجدول أعلاه بالنسبة لمؤشرات الفروع البنكية في الجزائر أن هناك استقرار في النسبة، فالجزائر لا تملك إلا 05 فروع لكل 100

ألف بالغ خلال سنوات الدراسة، أي أن هناك ضعف في انتشار الخدمات المصرفية، أي أن البنوك لا زالت تعتمد على النماذج التقليدية لتقديم الخدمات عبر الفروع البنكية المكلفة.

ونلاحظ بالنسبة لمؤشرات استخدام الصراف الآلي في الجزائر، أن معدل انتشاره ضعيفة جدا، بالرغم من التحسن الملحوظ خلال السنوات، حيث ارتفع من 9.34% في سنة 2017 إلى 9.64% في سنة 2019 وكانت القيمة ثابتة سنة 2021، وهذا يوضح غياب مفهوم الشمول المالي في القطاع البنكي الجزائري.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة ومحل الدراسة

المطلب الأول: التعريف بالدراسات السابقة

I. مذكرة بعنوان: دور البنوك التجارية في تعزيز الشمول المالي دراسة حالة الجزائر
مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية
تخصص: مالية وبنوك جامعة يحي فارس بالمدية

من إعداد الطالبتين: بطاش سهام – شورار إسراء

الملخص:

تم التطرق في هذه الدراسة إلى دور البنوك التجارية في تعزيز الشمول المالي، مع التركيز على حالة الجزائر وذلك باعتبار أن البنوك التجارية تعد من أهم المؤسسات المالية المحركة للتمنية الاقتصادية، من خلال الوظائف والخدمات المالية التي تقوم بها.

وسيتم من خلال هذه الدراسة التعرف على البنوك التجارية وبيان علاقتها بالشمول المالي إلى جانب تحليل مدى الاعتماد على الثقافة المالية كإستراتيجية للشمول المالي، ومدى الاعتماد على التكنولوجيا المالية والتعرف على واقع الشمول في الجزائر، مع تحديد أهم الأسباب والمعوقات التي تعيق تعميم الخدمات المالية في الدول وإتباع التوصيات المتخذة لتعزيز الشمول المالي في المجتمع الجزائري.

نتائج الدراسة:

- ✓ يعتبر الشمول المالي في الوقت الحاضر أداة أساسية ومهمة، نظرا لما يقدمه من فوائد للاقتصاد والمجتمع والقطاع المالي من خلال تحسين المستوى المعيشي للأفراد وأوضاعهم ومحاربة الفقر والبطالة.

- ✓ يعتمد الشمول المالي على مجموعة من الركائز الأساسية منها دعم البنية التحتية المالية والتثقيف المالي وتطور الخدمات المالية والحماية المالية للمستهلك.
- ✓ لا تزال معدلات الشمول المالي ضعيفة في البلدان العربية مقارنة ببلدان العالم، باستثناء دول الخليج والدول المتقدمة التي حققت معدلات مقبولة في الشمول المالي.
- ✓ ضعف مستوى التثقيف المالي في الجزائر وهو ما ينعكس سلبا على معدلات الشمول المالي بالجزائر.
- ✓ ضعف حجم الاستثمار في التكنولوجيا المالية، ما ينعكس سلبا على نوعية الخدمات المالية التي يقدمها.
- ✓ هيكلة ملكية القطاع المصرفي في الجزائر حيث معظم أصول النظام المالي مملوكة للقطاع العام، وهو ما يحد من توسع القطاع الخاص مما يؤثر سلبا على المنافسة في تقديم الخدمات المالية.
- ✓ غياب المنافسة بين المؤسسات المالية مما يجعلها تدخل في حيز التقليد للخدمات المالية خاصة البنكية في الجزائر لسيطرة البنوك العمومية على الساحة البنكية.
- ✓ ضعف اهتمام الجهات الإشرافية على القطاع المالي والمصرفي، بشأن نشر الوعي بأهمية الشمول المالي وكذا الدور القيادي في تبني إستراتيجية وطنية في الشمول المالي في الجزائر.

II. مذكرة بعنوان: دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي

دراسة حالة الجزائر 2010-2017

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية.

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي. جامعة يحي فارس بالمدية

من إعداد الطالبتين: مسعودي زوليخة – هريش هجيرة

الملخص:

توصلت هذه الدراسة، إلى أن الجزائر تعتبر من بين البلدان التي لا تزال بها فجوة في تعميم الخدمات المالية لشرائح المجتمع، وهو ما ينعكس على مستويات الشمول المالي بها إذ نشير هنا إلى أهمية الاعتماد على التكنولوجيا المالية وتحسين البنية التحتية المالية من قبل بنك الجزائر من أجل دعم الشمول المالي بالبلد وذلك في إطار إستراتيجية وطنية مدروسة.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع مؤشرات الشمول المالي حسب آخر الدراسات، تحليل مدى الاعتماد على التكنولوجيا المالية والتثقيف المالي كإستراتيجية للشمول المالي، التطرق لأهم المعوقات التي تحول دون تعميم الخدمات المالية في المجتمع الجزائري، وأخيرا أهم التوصيات المتبعة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر.

نتائج الدراسة:

- ✓للشمول المالي مجموعة من المزايا على الاقتصاد ككل ويضمن لكافة فئات المجتمع في الحصول على منتجات مالية ومصرفية مناسبة لاحتياجاتهم، وتحقيق الشمول المالي يضمن تحسين القدرة المالية والمصرفية لأصحاب الدخل المحدود وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وحتى الشباب والأطفال.
- ✓يضمن الشمول المالي أن كافة فئات المجتمع سيتحصلون على منتجات مالية ومصرفية مناسبة لاحتياجاتهم وظروفهم الاقتصادية، وان هذه العملية ستؤدي لاحقا لارتفاع دخولهم وخفض مستوى البطالة المتفشية بينهم وانعكاس ذلك على خفض مستوى الجرائم مما يساعد في تحقيق السلم الاجتماعي.
- ✓يعتمد تحقيق الشمول المالي على مجموعة من الركائز الأساسية مثل البنية التحتية المالية، التثقيف المالي، تطوير الخدمات المالية....الخ.

- ✓معدلات الشمول المالي في المنطقة العربية لا تزال ضعيفة مقارنة ببلدان العالم والبلدان منخفضة الدخل باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي، فقد حققت معدلات مقبولة في الشمول المالي.
- ✓مستويات التثقيف المالي في المنطقة العربية لا تزال ضعيفة، لذا لابد من تضافر الجهود لنشر الوعي المالي في المنطقة.
- ✓تجسيد الشمول المالي أمر ضروري في المجتمع في الوقت الراهن، نظرا لفوائده على الاقتصاد والمجتمع والنظام المالي، والتصدي للفقر وأهداف التنمية المستدامة.
- ✓تجسيد الشمول المالي يعتمد على مجموعة من المتطلبات نذكر منها الاستثمار، البنية التحتية المالية، التثقيف المالي خاصة لفئات الشباب، تطوير وتنويع الخدمات المالية، بيئة أعمال ملائمة....الخ.
- ✓ضعف عدد شركات الاستثمار في التكنولوجيا المالية بالجزائر، وهو ما ينعكس سلبا على نوعية الخدمات المالية المقدمة.
- ✓مؤشرات الشمول المالي في الجزائر، تبين الأداء المتواضع لتعميم الخدمات المالية والذي يتعد المتوسط العالمي.
- ✓ التثقيف المالي مهم للغاية لتعزيز الشمول، غير أن مستوياته في الجزائر تبقى غير مرضية بالنسبة للبالغين.
- ✓ تواجه الجزائر مجموعة من المعوقات تحول دون تجسيدها للشمول المالي مثل البنية التحتية، تدني مناخ الأعمال بالبلد، المستويات المتواضعة للتثقيف المالي، الإطار القانوني والتشريعي، غياب الدور القيادي للجهات الإشرافية....الخ.

III. Financial inclusion and Low-Income Group : A case study in Indonesia

Prepared by: wismantoro yohan; susilowati mg westri kekalih; Subagyo herry & udin

الملخص:

الشمول المالي هو أحد أهم جداول أعمال التنمية الاقتصادية والتخفيف من حدة الفقر. وقد نوقش الشمول المالي على الصعيد الدولي في منتدى مجموعة العشرين (G20), منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتحالف من أجل الشمول المالي الشمول المالي (AFI)، ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ(APEC)، ورابطة دول جنوب شرق آسيا. وقد أعلنت الحكومة الإندونيسية على المستوى الوطني التزامها بتطوير الشمول المالي.

ومع ذلك، فإن الدراسة التي أجراها بنك إندونيسيا أن 60% من سكان إندونيسيا الذين

الذين يعيشون في المناطق الريفية لا يمكنهم الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية. وبطبيعة الحال، فإن الافتقار إلى هذا الوصول يحد من قدرة الناس على رفع مستوى معيشتهم.

هدفت الدراسة إلى قياس مدى تطبيق الشمول المالي على محدودي الدخل في المجتمع. 320 عينة من الأسر المعيشية التي يصل إنفاقها إلى 2 مليون روبية شهريًا لتحليلها. من خلال استخدام المنهج الوصفي النوعي، وجدت هذه الدراسة أن الشمول المالي قد تم على ذوي الدخل المنخفض في المجتمع.

IV. Innovative Factors That Affect Financial Inclusion In Banking Industry. (A Case Study Of Equity Bank Mombasa County; Kenya).

Prepared by: Sylvia M. Wambua _ Evelyne Datche.

الملخص:

كان الهدف العام للدراسة هو تحليل العوامل المبتكرة التي تؤثر على الشمول المالي على وجه التحديد التركيز على المخاطر المتصورة على القنوات المبتكرة، والثقة في قنوات التوصيل المبتكرة، وسهولة استخدام قنوات التوصيل المبتكرة ومتطلبات مكافحة غسيل

الأموال على قنوات التوصيل المبتكرة قنوات التوصيل المبتكرة في مقاطعة مومباسا. واستخدمت الدراسة تصميم البحث الوصفي المسحي باستخدام المنهجين الكمي والكيفي.

وبلغ عدد السكان المستهدفين للدراسة 20,585 عميلًا من عملاء الأسهم العاملين في 5 فروع داخل مقاطعة مومباسا. وكان حجم العينة للدراسة 2000 عميل. ولضمان صحة البيانات قد بُذلت الجهود للتأكد من أن البنود الواردة في الأدوات التي تم جمعها تتناول جميع أهداف الدراسة بشكل كافٍ.

تم اختبار الاستبيان اختبارًا تجريبيًا على 20 عميلًا لم يكونوا جزءًا من العينة الفعلية وتم استخدام البيانات التي تم الحصول عليها تم استخدام البيانات التي تم الحصول عليها لتحديد موثوقية الاستبيان، بعد التحقق من البيانات التي تم جمعها للتأكد من ثم ترميز البيانات الكمية وتحليلها باستخدام الحزمة الإحصائية لعلماء الاجتماع (SPSS).

تم تطبيق الإحصاءات الوصفية وتحليل الارتباط في تحليل البيانات وتم عرض النتائج باستخدام التوزيعات التكرارية والرسوم البيانية والمخططات الدائرية. ووجدت الدراسة أن قنوات التوزيع المبتكرة هي بشكل عام غير مستغلة بشكل كافٍ، فالبنوك التي طرحت قنوات توزيع جديدة مثل الخدمات المصرفية بالوكالة والخدمات المصرفية الإلكترونية والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول لا تزال تعاني من طوابير طويلة من العملاء.

المطلب الثاني: محل الدراسة

محل دراستنا من الدراسات السابقة:

أولا: بالنسبة للدراسة الأولى المتعلقة بدراسة دور البنوك التجارية في تعزيز الشمول المالي دراسة حالة الجزائر، المقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في تخصص مالية وبنوك جامعة يحي فارس بالمدية، من إعداد الطالبتين: بطاش سهام وشورار إسراء، تتمثل في: دراسة شاملة للقطاع البنكي مع التركيز على البنك الوطني الجزائري لوكالة البرواقية في

دراسة الحالة، وفي دراستنا تم التطرق إلى التعريف بالقطاع البنكي والشمول المالي وبيان العلاقة بينهما.

ثانيا: بالنسبة للدراسة الثانية المتعلقة بدراسة دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي دراسة حالة الجزائر 2010- 2017، المقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في تخصص اقتصاد نقدي وبنكي جامعة يحي فارس بالمدية، من إعداد الطالبتين: مسعودي زوليخة و هريش هجيرة، تهدف دراستنا إلى التعرف على الشمول المالي وأهميته، وكذلك أبعاد الشمول المالي ومبادئه، ومعرفة ركائز الشمول المالي بالإضافة إلى التعرف بالقطاع البنكي ودراستنا وتعريفنا بالبنك الوطني الجزائري لوكالة البرواقية ودراسة متغيرات الشمول المالي في الوكالة. حيث شهدت الوكالة وجود تذبذب في مستوى الشمول المالي الأمر الذي يلزم بضرورة إتباع إستراتيجيات قادرة على تحسين الخدمات المصرفية.

ثالثا: بالنسبة للدراسة الثالثة المتعلقة بدراسة حول:

Financial inclusion and Low-Income

Group : A case study in Indonesia
Prepared by: wismantoro yohan; susilowati mg westri kekalih; Subagyo herry & udin

تتمثل في أن دراستنا تهدف إلى دراسة متغيرات الشمول المالي في البنك الوطني الجزائري لوكالة البرواقية لكافة أفراد المجتمع، من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك عن طريق جمع المعلومات عبر إجراء مقابلة مع مدير الوكالة وتحليل النتائج.

رابعا: بالنسبة للدراسة الثالثة المتعلقة بدراسة حول:

Innovative Factors That Affect Financial Inclusion In Banking Industry. (A Case Study Of Equity Bank Mombasa County; Kenya).

Prepared by: Sylvia M. Wambua _ Evelyne Datche.

تتمثل في أن دراستنا تهدف إلى دراسة متغيرات الشمول المالي في البنك الوطني الجزائري لوكالة الرواقية لكافة أفراد المجتمع، من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك عن طريق جمع المعلومات عبر إجراء مقابلة مع مدير الوكالة وتحليل النتائج.

خلاصة الفصل:

إن للشمول المالي أهمية كبيرة حيث أنه يساهم في إيصال كافة الخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع بتكلفة معقولة وضمان استمراريتها، كما يهدف إلى الحد من الفقر والبطالة وكذلك تحقيق التنمية الاقتصادية، كما حاز الشمول المالي على اهتمام العديد من الدول لقدرته على العديد من المشكلات، فضلا عن مساهمته الكبيرة في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، إلا أننا نجد أن هناك بعض الدول التي قمنا بدراستها لا تزال نسب الشمول المالي فيها متدنية الأمر الذي دعا إلى ضرورة تطوير استراتيجيات متميزة وابتكار آليات جديدة تساهم في تطوير الشمول المالي وتوفير البنية التحتية اللازمة لتعزيز الشمول المالي في هذه الدول.

الفصل الثاني: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري لوكالة البرواقية 849

تمهيد:

بعد التطرق في الجانب النظري من الفصل الأول إلى عموميات حول الشمول المالي، والقطاع البنكي، كان لابد من إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي و هذا ما قمنا به من خلال إجراء دراسة للشمول المالي في البنك الوطني الجزائري BNA وكالة البرواقية 849، تم التعرف من خلالها على البنك ومعرفة مؤشرات الشمول المالي، وقد قسمنا هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: عموميات حول البنك الوطني الجزائري BNA وكالة البرواقية 849

المبحث الثاني: متغيرات الدراسة

المبحث الأول: عموميات حول البنك الوطني الجزائري BNA وكالة البرواقية 849

إن محل دراستنا هو البنك الوطني الجزائري لوكالة البرواقية، وهي المصدر الذي زودنا بالمعلومات والمعطيات المختلفة حول موضوع الدراسة، وبذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى التقديم بالبنك الوطني الجزائري لوكالة البرواقية، وكذلك للدراسة التي قمنا بها.

المطلب الأول: التعريف بوكالة البرواقية 849

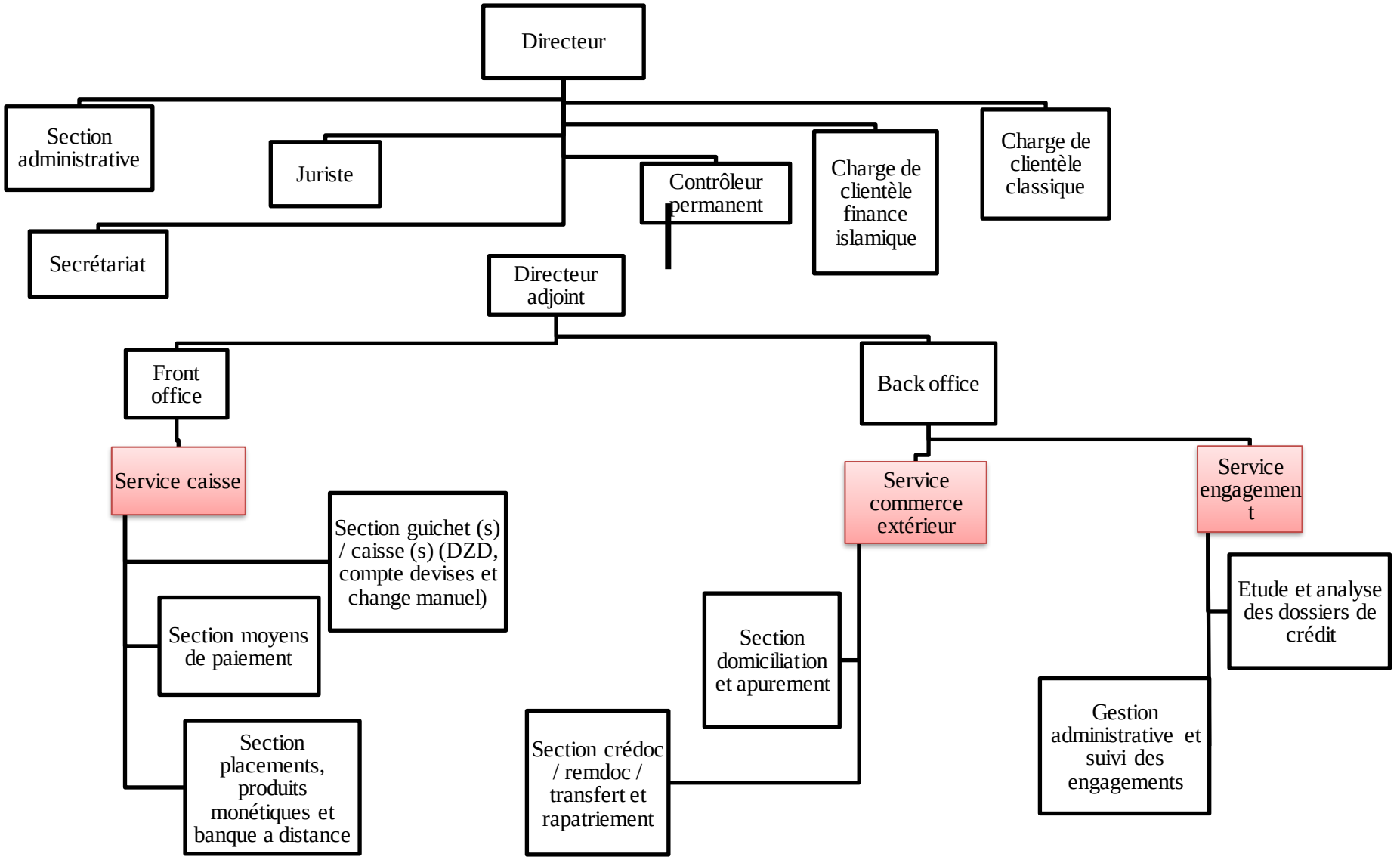
أولا: التعريف بوكالة البرواقية 849

تعتبر وكالة البنك الوطني الجزائري المتواجدة في حي 400 مسكن بالبرواقية من بين الوكالات التابعة للبنك الوطني الجزائري، حيث تمتاز بالاستقلالية وتقوم هذه الوكالة بكافة العمليات المتعلقة باستقطاب الموارد، عمليات القروض وأيضا وضع وسائل الدفع وتسييرها تحت تصرف الزبائن.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لوكالة البرواقية 849

يهدف الهيكل التنظيمي الحالي للوكالات إلى تحسين نوعية الخدمات المقدمة عن طريق توحيد جهود الوكالة مثل: استقبال العملاء، تلبية حاجياتهم في أسرع وقت وبأرقى الوسائل والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 03: الهيكل التنظيمي لوكالة البرواقية 849


Directeur
Section administrative
Juriste
Contrôleur permanent
Charge de clientèle finance islamique
Charge de clientèle classique
Secrétariat
Directeur adjoint
Front office
Back office
Service caisse
Service commerce extérieur
Service engagement
Section guichet (s) / caisse (s) (DZD, compte devises et change manuel)
Section moyens de paiement
Section placements, produits monétiques et banque a distance
Section domiciliation et apurement
Section crédoc / remdoc / transfert et rapatriement
Etude et analyse des dossiers de crédit
Gestion administrative et suivi des engagements

المطلب الثاني: وظائف وأهداف وكالة البرواقية 849

أولا: وظائف وكالة البرواقية 849

تقوم وكالة البرواقية بوظائف ومهام وذلك عن طريق الوسائل البشرية والمادية المتاحة بالإضافة إلى معالجة برامج البنك الوطني الجزائري المسطرة وفقا للتشريعات البنكية في إطارها القانوني ومن أهم وظائفها ما يلي:

- ✓ قبول الودائع بمختلف أنواعها.
- ✓ استلام وتحويل السندات وتغطية جميع التحويلات.
- ✓ عمليات الصرف والتجارة الخارجية.
- ✓ القيام بعمليات الاقتراض بمختلف أنواعه مثل تسبيقات دون ضمانات.
- ✓ استقبال التسديد نقدا.
- ✓ السحب والدفع الالكتروني.

ثانيا: أهداف وكالة البرواقية 849

إن وكالة البرواقية كغيرها من الوكالات التي سعت إلى تحقيق أرباح واحتلال مكانة وكيان مرموق وسمعة جيدة وسط الجهاز المصرفي كله وأن هذه الأخيرة لها مجموعة من الأهداف المسطرة المنطلقة من وراء وظائفها نذكر منها:

- ✓ تحقيق أكبر ربح ممكن لضمان البقاء والاستمرار.
- ✓ التسيير الصارم لسيولة البنك بالعملة الوطنية والأجنبية.
- ✓ ضمان التطور المتجانس للبنك في مختلف مجالات النشاط التي تهمه.
- ✓ تحسين نوعية وجودة الخدمات وكذا العلاقات مع العملاء.
- ✓ تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.

المطلب الثالث: فرضيات الدراسة

من خلال تعريفنا بالوكالة وقصد معرفة نسب مؤشرات الشمول المالي في البنك الوطني الجزائري سنطرح الفرضيات التالية:

- ✓ نسب امتلاك حساب بنكي في وكالة البرواقية لسنة 2021 تفوق 40% .
- ✓ نسبة الاقتراض من الوكالة لسنة 2022 وصلت إلى 50% .
- ✓ نسبة الادخار في الوكالة لسنة 2022 وصلت إلى 69% .
- ✓ نسبة السحب من الصراف الآلي في وكالة البرواقية قدرت ب 80% لسنة 2022.

المبحث الثاني: متغيرات الدراسة

في هذا المبحث تم التطرق إلى مؤشرات الشمول المالي في وكالة البرواقية 849، بحيث سنتطرق إلى التعريف بالمتغيرات، ثم سنقوم بطرح الإحصائيات والمعلومات التي تحصلنا عليها من خلال إجرائنا لمقابلة مع مدير الوكالة.

المطلب الأول: التعريف بالمتغيرات

أولا: المقصود بامتلاك حساب بنكي:

يمكن تعريف الحساب البنكي كما يلي[1]:

من الناحية القانونية: الحساب البنكي هو اتفاق بين البنك الذي يفتحه والشخص الذي يفتح لصالحه، حيث ينظم العلاقات القائمة بينهما سواء سحب أو إيداع الأموال أو عملية أخرى.

أما من الناحية الاقتصادية: فالحساب البنكي هو رقم تسلسلي يرمز إلى صاحبه، يمثل مختلف العمليات القائمة بينهما وهو رمز شخصي لا يمكن لأي شخص آخر التصرف فيه سوى صاحبه أو بأمر منه، يتجسد ذلك في التوقيع على وثيقة السحب.

مميزات امتلاك حساب بنكي:

- **الأمان** :يوفر الحساب البنكي مكانًا آمنًا لحفظ أموالك بدلاً من الاحتفاظ بها في المنزل أو حملها معك .تُخزن الأموال في الحسابات البنكية مؤمنة وخاضعة لأنظمة تنظيمية صارمة.
- **السهولة** :تسهل الحسابات البنكية المعاملات المالية مثل الدفع والفواتير وتحويل الأموال .يمكنك استخدام بطاقة الخصم أو بطاقة الصراف الآلي لسحب الأموال من حسابك أو الدفع بها في المتاجر.

1 _ بن بابوش فاطمة، الدعامة الأساسية لتنفيذ عمليات البنوك: الحساب البنكي، مجلة الدراسات الحقوقية،المجلد 2018، العدد التاسع، الجزائر، سنة 2018، ص321.

- **إدارة الأموال** :توفر العديد من البنوك أدوات لإدارة الأموال عبر الإنترنت أو تطبيقات الهاتف المحمول تساعدك على تتبع إنفاقك وإنشاء ميزانية وتوفير المال لتحقيق أهدافك المالية.
- **الحصول على القروض** :يمكن أن يساعدك سجلّك في الحساب البنكي الجيد في الحصول على قروض وخطوط ائتمان بشروط أفضل في المستقبل.
- **كسب الفائدة** :يمكن أن تُدر بعض أنواع الحسابات البنكية فائدة على أموالك، مما يعني أنك ستحصل على أموال إضافية بمرور الوقت.

ثانيا: المقصود بالاقتراض

توجد عدة تعاريف للقروض البنكية نذكر منها[1]:

تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة علي أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة.

الثقة التي يوليها البنك لعميله، بحيث يضع تحت تصرفه مبلغ المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة محددة مقابل حصول المصرف علي عائد مادي متفق عليه، مع تقديم العميل عن السداد.

خصائص القروض:

من أهم الخصائص التي يتميز بها القرض البنكي ما يلي:

1) المبلغ: يمثل قيمة القرض أو الأموال التي تمنح أو يتضمنها القرض.

1 – بلعبدي حكيم، بن واضح نصر الدين، القروض المسترجعة كميزة تنافسية بين البنوك التجارية الناشطة في الجزائر خلال الفترة.2015/2020 دراسة مقارنة بينBNA وBADR، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في شعبة: علوم مالية ومحاسبة. تخصص: مالية وبنوك. جامعة ابن خلدون تيارت، سنة: 2022، ص09–10.

2) **مـدة القـرض:** هي الأجل أو الفترة التي يضع فيها البنك المال تحت حوزة العميل، و يكون بعد نهايتها المستفيد من القرض ملزما بالتسديد.

3) **معدل الفائـدة:** يعرف على أنه أجرة المال المقترض، أو ثمن استخدام الأموال أو العائد على أساس المال، و هو عائد الزمن عند اقتراض الأموال مقابل تفضيل السيولة.

4) **الضـمانات:** تعتبر المصدر القانوني للسداد، و تشكل حماية لمخاطر التوقف عن السداد وتكون إما عينية أو شخصية.

5) **طريقة السداد:** هناك عدة برامج لعملية سداد القرض من بينها:

- ✓ برنامج بأسعار فائدة ثابتة فالمقترض يقوم بتسديد مبلغ الفائدة وأقساط القرض بمبلغ ثبت طيلة فترة الاستحقاق.
- ✓ برنامج بأسعار فائدة متغيرة طيلة فترة الاستحقاق.
- ✓ يتم تسديد جزء هام بسعر فائدة ثبت خلال فترة متفق عليها وجزء أخر بسعر فائدة متغير.
- ✓ برنامج تسدد فيه القروض تدريجيا.

6) **طريقـة صـرف القـرض واسـتهلاكه:** يحدد فيها هل سيتم دفع القرض دفعة واحدة أو دفعات وكيف يتم حساب الفائدة المستحقة.

7) **الهـدف مـن القـرض:** تحديد الهدف من القرض هل هو لتمويل مشروع استثماري أم نشاط استغلالي أو زراعي.

8) **فترة السماح:** هي الفترة التي يسمح فيها للعميل بعدم تسديد أقساط الدين.

ثالثا: المقصود بالادخار

قد تعددت التعاريف والمفاهيم لمصطلح الادخار، ومنها ما يلي[1]:

1 – عروم شريف، محددات الادخار و الاستثمار دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980–2013، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ، الطور الثاني الميدان علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم التجارة الشعبة: علوم اقتصادية التخصص اقتصاد قياسي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2015، ص07.

هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع والخدمات، ولا يخصص للاكتناز، ويتم الاحتفاظ به بعيداً عن الاستهلاك والاستثمار، سواء في صورة نقود سائلة أو أصول أخرى؛ أي أنه هو الفرق بين الدخل والإنفاق الجاري.

الادخار هو ناتج النشاط الاقتصادي الذي لا يستهلك بل يوجه بطريقة تجعل له في المستقبل قدرة اكبر على إشباع الحاجات.

رابعا: المقصود بالسحب من الصراف الآلي

السحب من الصراف الآلي (ATM) هو عملية سحب الأموال النقدية من حسابك البنكي باستخدام بطاقة الصراف الآلي أو بطاقة الخصم. يتم هذا عن طريق إدخال البطاقة في جهاز الصراف الآلي، إدخال الرقم السري(PIN) ، ومن ثم اختيار خيار السحب النقدي وتحديد المبلغ المطلوب. الصرافات الآلية توفر خدمة سريعة ومريحة للوصول إلى الأموال دون الحاجة للذهاب إلى فرع البنك.

المطلب الثاني: مؤشرات الشمول المالي في وكالة البرواقية 849

1)**مؤشر امتلاك حساب بنكي في الوكالة:** يمثل هذا المؤشر النسبة المئوية للأفراد البالغين 15 سنة وأكثر الذين يمتلكون حسابا في البنك الوطني الجزائري لوكالة البرواقية، ويعتبر هذا المؤشر رئيسي بالنسبة للشمول المالي.

جدول رقم 11: نسبة امتلاك حساب بنكي في الوكالة

الفئة / السنوات	ذكور	إناث	15-24	25+
2021	20%	12%	4%	28%
2022	18%	10%	10%	18%
2023	21%	13%	12%	21%

المصدر: مقابلة مع مدير وكالة البنك الوطني الجزائري بالبرواقية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك تزايد مسجل في نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات في الوكالة بحيث نلاحظ أن فئة الذكور كانت نسبة امتلاك حساب في سنة 2021 تبلغ 20% للتراجع سنة 2022 لتصل إلى 18% وتشهد ارتفاع سنة 2023 لتصل إلى 21% هذا فيما يخص نسبة الشباب، أما نسبة الإناث فنلاحظ انخفاض النسبة من 12% سنة 2021 لتصل إلى 10% وبعد ذلك نلاحظ أن النسبة ارتفعت لتصل إلى 13% سنة 2023. كما نلاحظ أيضا وجود فجوة بمقدار الضعف فيما خص فئة الشباب الذين يمتلكون حسابات مقارنة بالكبار والتي قدرت ب 09% لصالح الكبار سنة 2023.

يرجع تدني نسب امتلاك حساب لدى المؤسسات المالية لفئة الشباب إلى نسب البطالة المرتفعة والتي تفشت في أوساط المجتمع الجزائري، كما أن الشباب دون سن 18 سنة لا يمكنهم فتح حسابات مصرفية خاصة بهم وإدارتها إلا بموافقة الولي، أي السن القانوني التي تشترطه البنوك الجزائرية لفتح حساب بنكي وهذا ما يجعلهم لا يتمتعون بالاستقلالية المالية[1].

2) مؤشر الاقتراض من الوكالة: يعد مؤشر الاقتراض ذا أهمية لقياس الشمول لمالي وكفاءة المؤسسات المالية في جذب شرائح المجتمع للاستفادة من المنتجات المالية، ويوضح الجدول التالي مدى اقتراض الأفراد البالغين 15 سنة فما فوق من المؤسسات المالية الرسمية.

1 - من إعداد الطالب بودالي المختار.

جدول رقم 12: نسبة الاقتراض من الوكالة

الفئة / السنوات	ذكور	إناث	15-24	25+
2021	11%	9%	-	20%
2022	10%	5%	-	15%
2023	13%	14%	-	27%

المصدر: مقابلة مع مدير وكالة البنك الوطني الجزائري بالبرواقية

بالنظر إلى هذا المؤشر بلغ معدل الاقتراض نسبة 11% سنة 2021 بالنسبة للذكور وشهدت تراجعا بنسبة 1% سنة 2022، لترتفع نسبة الاقتراض بالنسبة للذكور سنة 2023 لتصل إلى 13%، أما فيما يخص الإناث فنلاحظ نسبة الاقتراض منخفضة بحيث كانت 9% سنة 2021 وبقيت تشهد انخفاضا لتصل لنسبة 5% سنة 2022، بعدها شهدت ارتفاع لتصل لنسبة 14% سنة 2023 وهي نسبة أكبر من نسبة الذكور، ويرجع هذا الانخفاض في النسب للشروط التعجيزية التي تضعها المؤسسات للحصول على قرض، وكذلك لارتفاع أسعار معدلات الفائدة[1].

3) **نسبة الادخار في الوكالة:** يمثل هذا المؤشر نسبة الأفراد الذين قاموا بالادخار من الوكالة، وفيما يلي جدول يوضح ذلك:

جدول رقم 13: نسبة الادخار من الوكالة

الفئة / السنوات	ذكور	إناث	15-24	25+
2021	5%	7%	2%	10%
2022	10%	5%	3%	12%
2023	9%	3%	5%	7%

1 - من إعداد الطالب بودالي المختار.

المصدر: مقابلة مع مدير وكالة البنك الوطني الجزائري بالبرواقية

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الادخار الخاصة بالذكور كانت 5% سنة 2021 وهي نسبة منخفضة حيث شهدت ارتفاعا لتصل إلى 10% سنة 2023، وبعد ذلك انخفضت سنة 2023 لتصل إلى 9%، أما فيما يخص الإناث فشهدا انخفاضا في نسبة الادخار من 7% سنة 2021 إلى 5% سنة 2022 وفي سنة 2023 انخفضت النسبة لتصل إلى 3%. ونلاحظ أيضا أن هناك فجوة فيما يخص السن حيث نلاحظ أن الأشخاص الذين يتراوح أعمارهم من 15 إلى 24 سنة منخفضة مقارنة مع الأشخاص الذين أعمارهم تجاوز 25 سنة، كما نلاحظ أن الأشخاص لا يقومون بالادخار في المؤسسات نظرا للظروف الوبائية التي شهدتها البلاد جراء وباء كورونا، بالإضافة إلى القوانين التي سنتها الدولة بخصوص تسديد ضرائب على المودعين للأموال لدى البنوك مما دفع هؤلاء الأشخاص إلى تحفظ بخصوص إيداع أموالهم واكتنازها في البيوت[1].

4) **مؤشر السحب من الصراف الآلي:** يمثل هذا المؤشر نسبة الأفراد الذين يقومون بسحب الأموال من الصراف الآلي للوكالة

جدول رقم 14: نسبة السحب من الصراف الآلي

الفئة / السنوات	ذكور	إناث	15-24	25+
2021	40%	34%	-	74%
2022	50%	30%	-	80%
2023	54%	33%	-	87%

المصدر: مقابلة مع مدير وكالة البنك الوطني الجزائري بالبرواقية

1 - من إعداد الطالب بودالي المختار.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة سحب الأموال من الصراف الآلي الخاص بالوكالة جيد على العموم، حيث نلاحظ أن 74% من الأشخاص الذين يتعاملون مع البنك يقومون بالسحب من الصراف الآلي، ونلاحظ أن النسبة ارتفعت من سنة 2021 لسنة 2022 لتصل إلى 80%، وفي سنة 2023 ارتفعت النسبة لتبلغ 87%.

المطلب الثالث: نتائج الفرضيات

من خلال دراستنا وتعريفنا لمؤشرات الشمول المالي، وبالنتائج المقدمة لنا من طرف مدير الوكالة سنقوم باختبار الفرضيات المطروحة فيما يلي:

الفرضية الأولى: نسب امتلاك حساب بنكي في وكالة البرواقية لسنة 2021 تفوق 40%، ومن خلال دراستنا التي أجريناها بأن امتلاك حساب بنكي بلغت 32%، وهو ما يتناقض مع فرضيتنا والتي تدل على أنها فرضية خاطئة، وهذا راجع للأسباب التالية:

- ✓ انعدام الثقة في البنوك وكذلك لنقص الوعي.
- ✓ القيود المفروضة على فتح الحسابات.

الفرضية الثانية: نسبة الاقتراض من الوكالة لسنة 2022 وصلت إلى 50%، و من خلال دراستنا تبين أن نسبة الاقتراض بلغت 15% وهو ما يتناقض مع فرضيتنا والتي تدل على أن الفرضية خاطئة، وهذا يرجع إلى:

- ✓ الفوائد التي تفرضها البنوك على منح القروض.
- ✓ يرى بعض الأشخاص أن الاقتراض من البنوك الربوية محرم، ويفضلون تجنب التعامل معه.

الفرضية الثالثة: نسبة الادخار في الوكالة لسنة 2022 وصلت إلى 69%، من خلال دراستنا تبين أن نسبة الادخار بلغت 15%، وهذا يرجع للأسباب التالية:

- ✓ انخفاض معدلات الفائدة خاصة في ظل ارتفاع معدلات التضخم.
- ✓ نسبة البطالة المرتفعة.

الفرضية الرابعة: نسبة السحب من الصراف الآلي في وكالة البرواقية قدرت ب 80% لسنة 2022، ومن خلال الدراسة التي أجريناها تبين أن الفرضية صحيحة، وهذا راجع للأسباب التالية:

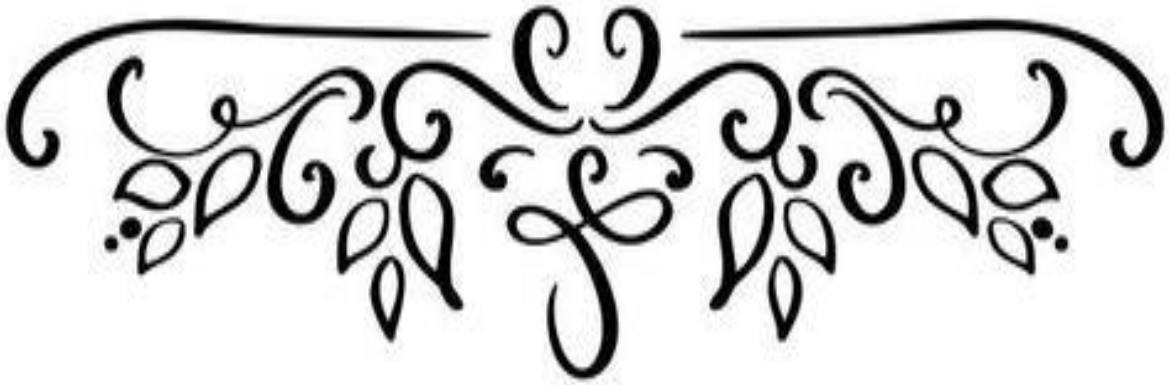
- ✓ الاعتماد على البطاقة الذهبية وعدم الوقوف لعدة ساعات في الطوابير.
- ✓ السحب في أي وقت وتواجدها في كل مكان.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل الدراسة الميدانية لدور الشمول المالي في تحسين جودة الخدمة البنكية والتعرف على البنك الوطني الجزائري BNA وكالة البرواقية 849 الذي يعتبر حمل الدراسة من خلال توزيع مجموعة من الأسئلة في شكل مقابلة مع مدير الوكالة، وقد تم التطرق إلى التحليل الوصفي للخصائص المستخدمة للوصول إلى النتائج كما أظهرت نتائج الدراسة الميدانية إلى وجود تذبذب في مستوى الشمول المالي في الوكالة، الأمر الذي يلزم ضرورة إتباع استراتيجيات قادرة على تحسين الخدمات المصرفية.



خاتمة



خاتمة:

يعد الشمول المالي بعدا أساسيا في تحقيق المساواة بين مختلف فئات وشرائح المجتمع من خلال تمكينهم من الخدمات المالية البنكية الضرورية لتقوية معاملاتهم المالية، وإقامة مشاريعهم وادخار فوائضهم المالية وذلك دون التمييز، مما يساعد على مكافحة الفقر والجوع وتوفير مناصب شغل وتعميم الرعاية الصحية والتعليم، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتمكينهم اقتصاديا واجتماعيا، وبالتالي المساهمة الفعالة في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

اختبار الفرضيات: لمعالجة إشكالية الدراسة كان قد تم تبني مجموعة من الفرضيات، وبعد الدراسة تبين:

- **الفرضية الأولى:** نعني بالشمول المالي هو إتاحة الخدمات المالية بمختلف فئات المجتمع سواء كانت مؤسسات أو أفراد بجودة مناسبة وبأسعار معقولة، ومن خلال دراستنا تبين أن الشمول المالي هو عملية تسهيل الخدمات المالية بتكلفة قليلة من أجل تحسين الوضع المعيشي لكافة فئات المجتمع، وهذا ما يثبت صحة الفرضية.
- **الفرضية الثانية:** من بين ركائز الشمول المالي هي العمل على تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع، ومن بين المؤشرات المستخدمة في قياسه بمدى انتشار الخدمات المالية بالنسبة للأفراد والمؤسسات، مستخدمة عدة مؤشرات على سبيل المثال عدد الصرافات الآلية للبلد أو معاملات الدفع التي تتم عن طريق الهاتف، ومن خلال دراستنا استنتجنا أن العمل على تطوير الخدمات والمنتجات المالية التي تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع تعتبر من أهم الركائز الأساسية للشمول المالي التي تسهل من الوصول إلى الفئات الهشة في المجتمع، وذلك من خلال التشجيع على المنافسة بين مقدمي المنتجات والخدمات المالية لتوفير المزيد من الخيارات للعملاء ولتعزيز التنافسية بين المؤسسات المالية للحفاظ على

الخدمات بجودة عالية وبما يمكن العملاء من الاختيار ما بين المنتجات بسهولة وبتكاليف معقولة وبشفافية، بالإضافة إلى مراعاة ظروف العملاء لدى التعامل معهم وعدم قيام مقدمي الخدمات أو المقرضين باستغلال ظروفهم وإثقالهم بالقروض، وتخفيض الرسوم والعمولات الغير مبررة والمفروضة على العملاء وكذا الخدمات المالية الغير مناسبة التي تتم مقابل قيام العملاء بدفع عمولات، مع مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم قبل طرحها والتسويق لها، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار وتأمين وسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل؛ ومن المؤشرات المستخدمة أجهزة الصراف الآلي في البلد، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

- **الفرضية الثالثة:** يمكن القول بأن الشمول المالي في وكالة البرواقية لا يلقى القبول الكامل من طرف أفراد المجتمع، ومن خلال دراستنا للوكالة نلاحظ أنها مازالت بعيدة على تحقيق الشمول المالي المثالي، وذلك راجع إلى الثقافة المالية بالنسبة للأفراد وقلة التوعية والمعرفة بالخدمات المالية المتاحة، وهذا ما يثبت لنا صحة الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة:

- وصول مختلف شرائح المجتمع بما فيهم الفئات الفقيرة إلى الخدمات المالية الرسمية يعكس مستويات الشمول المالي.
- مؤشرات الشمول المالي في الجزائر تبين الأداء المتواضع لتعميم الخدمات المالية، والذي لم يتعد المتوسط العالمي.
- ضرورة ابتكار أدوات حديثة ذات تكلفة منخفضة لإيصال الخدمات المصرفية إلى كافة فئات المجتمع، ولاسيما فئة الدخل المحدود والنساء والشباب الذي يساهمون في تحقيق الشمول المالي.

- أصبح هناك تركيز كبير على الشمول المالي خاصة في دول العالم المتخلف، ويمكننا ملاحظة هذا الاهتمام من خلال إدراج مصطلح الشمول المالي في جل التقارير الدورية للمؤسسات المالية الدولية.
- يعد الشمول المالي أحد الأدوات المهمة في النمو الاقتصادي من خلال مساهمته على تقليل الفوارق بين الأفراد، والعمل على تقارب الدخول بين الفقراء والأغنياء.
- رغم كل الجهود التي تبذلها الجزائر في تحقيق مستوى عالي من الشمول المالي، إلا أن مؤشرات هي الأخيرة مازالت منخفضة.

التوصيات:

- ضرورة تدعيم الركائز الأساسية للشمول المالي خاصة ما يتعلق منها بالبنية التحتية المالية، والاستفادة مما توفره تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المجال المالي وتطوير التشريعات و الأنظمة والإجراءات الرقابية الكفيلة لحماية العملاء.
- الاستفادة من الخبرات الدولية والعربية الناجحة في مجال الشمول المالي والاستخدام الأفضل لتكنولوجيا المعلومات من اجل ابتكار الخدمات المالية ترضي العملاء وتحقق ربحية للبنوك.
- ضرورة تبني إستراتيجية وطنية شاملة تركز على الأخذ بعين الاعتبار الشمول المالي كمتغير أساسي ضمن الإصلاح المصرفي، مع توفير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية التي تساعد على تحسين انتشار الخدمات المالية وحماية المستهلك المالي من أجل تعزيز الشمول المالي في الجزائر.
- بناء قاعدة بيانات واحتساب مؤشرات الشمول المالي مع توضيح منهجيات الحساب.
- ضرورة التعريف بالخدمات المالية المقدمة من طرف البنوك بالإضافة إلى وضع استراتيجيات ملائمة لكسب ثقة العملاء.

من خلال هذا البحث نرجو من المولى العلي القدير أن نكون قد وفقنا في إتمام هذه الدراسة وساهمنا فيه ولو بجزء قليل في تسليط الضوء على جانب من الجوانب المهمة ذات العلاقة المباشرة بمساهمة القطاع البنكي في الشمول المالي في الجزائر، وأن نكون قد فتحنا مجالات ومواضيع أخرى للنقاش والدراسة، والتي يمكن مباشرتها من طرف زملائنا الطلبة مستقبلا ومنها نقترح التالي:

- أثر التثقيف المالي على مستوى الشمول المالي.
- دور الشمول المالي في محاربة الفقر.
- أثر التمويل الإسلامي على الشمول المالي في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

1. بن قيدة مروان ومجموعة من الباحثين، التكنولوجيا المالية والابتكارات والحلول الرقمية كتاب جماعي، مخبر التنمية المستدامة بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، جوان 2021.
2. إحسان صادق راشد، صادق الشمري، صلاح الدين، الشمول المالي والميزة التنافسية تجارب محلية ودولية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، سنة 2022.

المجلات العلمية:

1. صورية شنبي، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 04، العدد 01، السنة 2019.
2. محمد طرشي، انساعد رضوان، عبو عمر، جملة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر، المجلد01، العدد01، 2019.
3. أسماء سفاري، آسيا بن داية، تأثير تطبيق سياسة الشمول المالي على استقرار القطاع المصرفي: دراسة حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد 11، العدد 01، سنة 2021.
4. آية عادل محمود، أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك، مجلة الدراسات المالية والتجارية، المجلد 08، العدد 03، سنة 2021.
5. حمدي معمر، فلاق صليحة، حفيفي صليحة، تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 04، سنة 2019.

6. جواني صونيا، مريمت عديلة، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي –تجربة البحرين–، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 04، العدد 02، سنة 2021.

7. فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 06، العدد 01، سنة 2020.

8. مريم كردوسي، أمال براهمية، تحديات الشمول المالي في البنوك الجزائرية وآليات المواجهة، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، سنة 2022.

9. نبيل بهوري، الشمول المالي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه –دراسة حالة الدول العربية–، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 3، سنة 2019.

10. حسيني جازية، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 23، السنة 2020.

11. مفتاح غزال، مراد بركات، الثقافة المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة أبحاث اقتصاديات معاصرة، 2020/01/03.

12. بوطلاعة محمد، ساعد بخوش حسينة، بوقرة كريمة، واقع الشمول المالي وتحدياته– الأردن والجزائر نموذجا– مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد04، العدد02، سنة 2020.

13. حنان عبد الخضر الموسوي، الباحثة أزهار عبد اللطيف حسن، واقع وتحديات الشمول المالي في البرازيل، مجلة الغاري لكلية الإدارة والاقتصاد، العدد03، سنة 2022.

14. بن بابوش فاطمة، الدعامة الأساسية لتنفيذ عمليات البنوك: الحساب البنكي، مجلة الدراسات الحقوقية،المجلد 2018، العدد التاسع، الجزائر، سنة 2018.

15. عادل عبد العزيز السن، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، جامعة الدول العربية، المجلد 02، العدد 02، سنة 2019.
16. أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، سنة 2017.
17. أحمد نوري حسن مطر، مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق، وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع، كلية التقنية الادارية، بغداد، سنة 2018.
18. هبة عبد المنعم، كريم زايدي، المنافسة المصرفية والشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي الأمارات المتحدة، العدد 63، سنة 2020.

أطروحات ومذكرات:

1. قربوسي عبير أماني، حبيب نادية، تبني الدفع الالكتروني في البنوك و دوره في تعزيز الشمول المالي في الجزائر :دراسة اقتصادية تحليلية بالقطا ع البنكي خلال الفترة (2015-2020)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة يحي فارس بالمدية، سنة 2020.
2. طرفاوي الشيخ، رابة أمينة، دور الشمول المالي في تحسين جودة الخدمة البنكية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة مالية ومحاسبة، تخصص: مالية وبنوك، قسم علوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، سنة 2022.
3. بوشيبة صلاح الدين، واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، سنة 2021.

4. العربي إكرام، بلكرشة ليندة، دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وكالة تيارت، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، سنة 2022.
5. بلعبدي حكيم، بن واضح نصر الدين، القروض المسترجعة كميزة تنافسية بين البنوك التجارية الناشطة في الجزائر خلال الفترة.2015/2020 دراسة مقارنة بين BNAوBADR، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في شعبة: علوم مالية ومحاسبة. تخصص: مالية وبنوك. جامعة ابن خلدون تيارت، سنة: 2022.
6. عروم شريف، محددات الادخار و الاستثمار دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980-2013، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ، الطور الثاني الميدان علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم التجارة الشعبة: علوم اقتصادية التخصص اقتصاد قياسي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2015.

مواقع الكترونية:

1. CGAP(2021) "Global Standard setting Bodies and Financial Inclusion for poor.
2. www .Bank-of- Algeria.dz. Brochure sur l'inclusion financière.pdf consulté le 28/03/2024.
3. https://gemini.google.com
4. www .Bank-of- Algeria.dz. rapport annuel . evolution economique et monetaire. 2022.pdf consulté le 21/05/2024

قائمة المراجع: